

احتجوا بالنادر في تصحيح ما وقع عليه دون أن يتوسعوا في الأخذ به فلم يجعلوه قياساً. وسنبين ذلك في حديثنا عن وجوه صحت في العربية تخالف القاعدة العامة التي التزمها العلماء في القياس.

الحمل في القياس^(١) يقع على وجوه :

الأول- حمل فرع على أصل: مثل إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، كقولهم في جمع قيمة: قيم، وديمة: ديم، (والديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق) يقال: دامت السماء تديم: ديمة. وزوج: زوجة، وثور: ثور، لم تعتل الواو في الجمع فصحت فيه دون قلب حملاً على الأصل في المفرد، وله نظير في القرآن الكريم وكلام العرب مثل: استحوذ، وقد يحمل بناء الفعل على معنى غيره، فلا يعلّ نحو بناء افتعل من عور، يقال: اعتوروا: أي تناوبوا، ونحو: اجتوروا: أي تجاوزوا، لم يعلّ اعتور، واجتور لكونهما بمعنى من لا يعل^(٢).

والقياس في الإعلال أن تقلب الواو المفتوحة وما قبلها مفتوح ألفاً، ومثلها الياء نحو: اختار، والأصل: اختير، واكتال من اكتيل.

والمشهور في مصدر أفعل من معتل العين أن تزداد فيه تاء في آخره عوضاً عن المحذوف (وهو عند بعض النحويين العين وعند الآخرين أَلِف المصدر إفعال)، نحو: أقال: إقالة، أعان: إعانة، والأصل: إقوال، وإعوان مثل: أحسن: إحسان، وأكرم: إكرام، وآمن: إيمان (والأصل: إئمان فخففت الهمزة الثانية ياء)، وحذف التاء جائز في الإضافة، بل من الفصح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

(١) القياس في العربية على أربعة أقسام: الأول - حمل فرع على أصل (القياس المساوي)، والثاني - حمل أصل على فرع (ويسمى قياس الأولى)، والثالث - حمل نظير على نظير (ويسمى المساوي أيضاً)، والرابع - حمل ضد على ضد (قياس الأذون). ويوجد قياس القلة، وهو أن يقاس على القليل النادر لعدم وجود ما يخالفه ولعمل العرب به. وليس الأخير بمطرد إنما هو في النادر.

(٢) شرح شافعية ابن الحاجب، الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٤٠٢، ١٩٨٢م ج ١ - ١٠٩.

ورأى بعض العلماء أن حذف التاء قليل والمشهور زيادتها، ولم يجعلوا الحذف قياساً، ويرون تغليب المشهور أولى، وأرى أن ترك الصحيح والفصح، والقياس على المشهور فيه مغالاة، فالأولى أن يقاس على لفظ القرآن الكريم وإن خالف المشهور الذي انتقاه العلماء من مأثور كلام العرب شعراً ونثراً؛ لأن صحة الرواية فيه وعلو الفصاحة لا يعلى عليهما، فلا مانع من إجازة الوجهين. وبعض العلماء يرى أن عدم الإتيان بالتاء في " إقام الصلاة " جاء حملاً على لفظ إيتاء، فحذفت التاء لمشاكلتها في اللفظ، وهذا ليس بممتنع أيضاً، مع العمل بحذف التاء في المصدر من أفعل معتل العين رجوعاً إلى الأصل الصحيح نحو: أحسن: إحسان، وأكرم: إكرام.

وقد سمع مصادر أخرى في العربية ليس فيها تاء عوضاً عن المحذوف نحو: إجاب من أجاب، يقال: قبول وإجاب، وجعلها علماء النحو في المسموع فقط دون المشهور^(١).

وقد صح المصدر من الحذف والقلب في إغيال وإعوال وإخيال من أغيل، أعيّل، أخيل، والقياس أن يقال في الفعل: أغال، أعال، أخال ومصادرهما على غير القياس: إغيال، إعوال، إخيال، وعده سيبويه شاذاً^(٢).

وقد أجاز أبو زيد التصحيح دون القلب بالإعلال في الأفعال التي لم يكن لها فعل ثلاثي^(٣).

والمصدر من استفعل استفعال، وتزاد فيه تاء إن كانت العين معتلة نحو: استقالة، استعانة، وقد خالف ذلك بعض الأفعال ومصادرهما نحو: استنوق واستحوذ واستصوب واستروح ومصادرهما: استنواق، استحواذ، استصواب، استروح، وقد أجازها أبو زيد وعدها قياساً إذا لم يكن لها فعل ثلاثي، بيد أن

(١) ارجع إلى: شرح التصريح على التوضيح ج ٢ / ٣٩٤.

(٢) الكتاب ج ٤ / ٨٣. والمنصف، لابن جني ج ١ / ٤٦٧.

(٣) شرح الشافية ج ٣ / ١١٢، ١١٣.

سببويه حملها على الشذوذ، فالقياس الإعلال وزيادة التاء^(١)، وأميل إلى رأي أبي زيد لموافقة النص القرآني، قال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] وقوله تعالى: ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣] لواذ مصدر، صحت الواو لتحركها في لاوذ يقال لاوذ يلاوذ ملاوذة ولواذاً أو يلوذ لوذاً ولياذاً، انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها اتباعاً للاذ في الاعتلال^(٢)، وقد صحت الواو في المصدر مع انكسار ما قبلها؛ لأنها تصح في الفعل: لاوذ، ولو كان ليذاً لكان مثل: صام: صياماً. وتصحيح حرف العلة في بعض لهجات العرب، فبنو تميم يصححون الواو بعد الياء في: مبيوع، مخيوط، معيوب، مسيور، معيون (مغطى عليه)، مطيوب، مغيوم، مزيوت، مديون، وقد أحصى ابن جني ذلك وانتهى إلى أنه واسع فاش^(٣)، وهذه الظاهرة فاشية في الخطاب المعاصر، يقولون: مديون، مخيوط، معيوب. وصحت الواو بعد الواو في بعض ما سمع عن العرب نحو: مقوود، معوود، مصوون، مدووف (الممزوج أو المبلول)، مقوول. وقد أجازها المبرد كذوات الياء، بيد أن بعض العلماء رأوا أن ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه^(٤)، وهذا يجيز الإبقاء على الأصل مع ترجيح العمل بالمشهور.

الثاني- حمل أصل على فرع ويسمى "قياس الأولى" : ويراد به ما يرجح في الكلام لشهرته: ومنه الاختلاف في صرف "رحمن" ومنعه، فبعض العلماء أجاز صرفه؛ لأنه الأصل في الأسماء وليس لرحمن وزن فعلى مؤنث فعْلان، وقال كثير من العلماء يمنع من الصرف؛ لأن الغالب في باب فعْلان عدم الصرف، فحمل عليه، وهو أولى من الحمل على الأقل، ومثال ذلك أيضاً

(١) ارجع إلى: شرح الشافية ٣/ ١١٢، ١١٣، والكتاب لسبويه جـ ٤ / ٧١، والمنصف ابن جني ١ / ٤٦٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي، المكتبة التوفيقية - جـ ١٢ / ٢٧١، ٢٧٢. والنسفي، دار الكتب، بيروت، جـ ٤ / ١٥٦.

(٣) المنصف لابن جني جـ ١ / ٢٨٦، وشرح التصريف الملوكي ص ٣٥٢.

(٤) المتع في التصريف لابن عصفور جـ ٢ / ٤٦٢، وشرح الشافية جـ ٣ / ١٤٩.

إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته، نحو: قام : قياماً . وقاوم : قواماً^(١).

وقد وقع نقل في أقام ويُقيم؛ ويشترط أن يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه متحركاً في الأصل، فلذا لم ينقل في نحو: كال وباع، وقولَ بَيْع، ووقع نقل في أقام ويقيم، فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع.

وقد منع النحويون النقل في المضعف نحو: ابيضّ واسودّ، لئلا يلتبس مثال بمثال، لأن ابيضّ لو نقلت حركة عينه إلى ما قبلها لانقلبت الياء ألفاً، فتصبح اباضّ، ثم تحذف ألف الوصل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها، فتصبح " باضّ " فيلتبس باسم الفاعل باضّ (من البضاضة) وهي نعمة البشرية، ومثلها اسودّ الذي يلتبس بـ " سادّ " اسم الفاعل من سدّ^(٢).

وقد يحمل الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الفرع نحو: جواز جر كلمة " الوجه " في قولك: هذا الحسنُ الوجه، فالجر في " الوجه " قيس على قولهم: " الضارب الرجل " بجر الرجل^(٣) على الإضافة إلى لفظ الضارب، وتعد الألف واللام فيها زائدتين.

والعرب إن شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه الذي لهما، فأجروا أحدهما مجرى الآخر، فقد شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه، لوجود شبه بين المضارع والاسم^(٤). وشبهوا الاسم بالفعل، فأعملوه عمله فقد شبهوا اسم الفاعل والمصدر واسم المفعول والصفة المشبهة بالفعل، فهذه أسماء تعمل عمل الفعل.

(١) الكتاب لسبويه جـ ١ / ١٩٩ : ٢٠١، ونقل عنه ابن جني هذا الرأي في الخصائص جـ ١ / ٣٠٣ : ٣١١.

(٢) ارجع إلى: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمور، مكتبة الرشد، الرياض ط ١ / ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص ٦٥، وهو بحث حسن في باب الجوار وهو فرع من الحمل في اللغة.

(٣) الكتاب جـ ١ / ١٩٩، ٢٠٠.

(٤) الخصائص جـ ١ / ٣٠٨ وما بعدها. والاقتراح ص ٢٢٧. يشبه المضارع الاسم المبني في أنه يتوارد عليه معان يبينها الإعراب، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، يحتمل النهي عن الفعلين مطلقاً، وعن الجمع بينهما، والنهي عن الأول واستثناء الثاني، فيدل كل معنى منها بإعراب.

الله نجاك بكفي مَسْلَمَةً
صارت نفوس القوم عند الغلصمت
والمрад: مسلمة، و الغلصمة، وأمة.

وقيل إن التاء الظاهرة في الأسماء حملت على الأصل الذي كانت عليه العربية الأم وأخواتها (السامية)، والتاء أصل في تانيث الفعل، وعدوا الهاء في الأسماء تطوراً لها في الوقف^(٣).

(١) خزنة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ، جـ ٤/ ١٧٧، ولسان العرب ٤٧٢/ ١٥، والخصائص ٣٠٤، وشرح المفصل جـ ٥ / ٨٩، والافتراح ص ٢٢٧، وبعدمت، أراد بعدما، فأبدلت الألف هاء ثم أبدلت الهاء تاء تشبيهاً بهاء التأنيث، وشرح شواهد الشافعية ص ٢١٨.

(٣) ارجع إلى: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ص ٢٦٠ ، ٢٦١.

ومنها قراءة أبي طالوت بن شداد والجارود بن أبي سبرة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] بضم الياء وفتح الدال (يُخْدَعُونَ)، نحو: خدعت زيدا نفسه؛ والتقدير عن نفسه، وعلى هذا يجوز النصب على حذف الخافض كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه.

وبعض العلماء حمله على المعنى فأضمر له ما ينصبه، فيجوز أن يقال في: خدعت زيدا عن نفسه. يدخله معنى: انتقصته نفسه، وملكت عليه نفسه. وقد رجح ابن جني ذلك ورآه من أسدّ مذاهب العربية، فالفعل قد يحتذي معنى صاحبه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] والأصل في رفث بها ومعها، فضمن رفث معنى الإفضاء فتعدى بإلا، يقال أفضيت إليها، ومن ثم تعدى رفث بإلى^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ [النازعات: ١٨] ومنها قولهم: هل لك في كذا؟ بمعنى: أجبك إلى كذا وأدعوك إليه، ومعنى الآية: هل لك فيما ينفعك؟ ومن ذلك قول الفرزدق^(٢):

كيف تراني قالياً مجنّياً قد قتل الله زياداً عني

استخدم "عن" مع قتل؛ لما دخله معنى قد صرفه الله عني؛ لأنه إذا قتله فقد صرف عنه.

وأجرى العرب غير اللازم مجرى اللازم، ومن ذلك قول المرار العدوي^(٣):

وقمت للزور مرتاعاً وأرقتي فقلت أهي سرّت أم عاداني حلمٌ

(١) اختسب في تبين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق النجدي والتجار وشلي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٢م ج ١ / ٥٢.

(٢) اختسب لابن جني، ج ١ / ٥٢.

(٣) وقيل هو لزياد بن جمل، وقد جاء في خزائن الأدب ٥ / ٢٤٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ج ٣ / ١٣٩٦ والخصائص ٢٠٥/١. والاقتراح ص ٢٢٨.

وقول الشاعر^(١):

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتابً وغاوى

والشاهد "يتق" حذف مفعوله، والأصل: ومن يتق الله، فحذف لفظ الجلالة (الله) لشهرة وقوعه مفعولاً للفعل اتقى، والعرب يجوزون حذف ما يعرف من الكلام.

وأجرى العرب النصب مجرى الرفع في الأداء الصوتي، وعلى ذلك قرأ طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان قوله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤] بالاختصار على ياء واحدة مع سكونها في "يحي" وحققا النصب بعد أن، وأن تحرك الياء الثانية بالفتح (حركة النصب)، ولكن القراءة بياء واحدة ساكنة، وهي تسكن في الرفع، فأجري النصب مجرى الرفع، الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً^(٢).

ومنه قول الحطيئة^(٣):

يا دارَ هَندَ عَفَتَ إِلَّا أَثافيها بين الطوى فصارة فواديها

الشاهد: أثافي سكن الياء في موضع النصب، وهو للضرورة ويستحيى بياءين في لغة الحجاز، وأما تميم فتقول: يستحي (بياء واحدة) فيحذفون إحدى الياءين، إما التي هي في عين الكلمة وإما التي في لام الكلمة، وهذا للتخفيف، ومن ذلك قول العرب: لا أكلمك حيرى دهر، فأسكن الياء في حيرى، وهي في موضع نصب، والأصل حيرى دهر^(٤).

(١) الخصائص جـ ١ / ٣٠٦ . واخترت ١ / ٣٦١ . والاقتراح ص ٢٢٨ .

(٢) البحر المحيط: ٨ / ٣٩١ . والاقتراح ص ٢٢٨ . واخترت جـ ٢ / ٣٤٢ .

(٣) ديوان الحطيئة ص ٢٠١ وشرح شواهد الشافية ص ٤١٠ الطوى: البئر المطوية بالحجارة، ويريد بترأ، الصارة: جبل بين تيماء ووادي القرى.

(٤) جاء في شرح المفصل (ط التوفيقية): "أكلم جرئ دهر" بالجيم والصواب حيرى، وحيرى وحيرى وحير أمد الدهر، وتحير الدهر وبقائه. اللسان: حير م ٦٨٢/٢. د دار الحديث، ولكن محقق طبعة التوفيقية لم ينتبه للخطأ، وتكرر مثله في مواضع أخرى من الكتاب، وهذا آفة محققى الطباعات التجارية وضعاف التحقيق من غير العلماء.

أي: مدة الدهر، فحذف إحدى الياعين، فبقيت الأولى ساكنة كما كانت قبل الحذف، وقال الفرزدق^(١) في نصر بن سيار:

تَأْمَلْتُ نَسْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيُّهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرَهُ
حذف إحدى الياعين من أي، وقيل هذا جائز للوزن ويجوز تخفيفاً، ومثال ذلك قول الشاعر أبي كبير الهذلي:

أَزْهَيْرَ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنِّي رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفْتٌ بِهِيْضَلٍ
وقد حذف الباء الثانية المفتوحة وأبقى الأولى الساكنة^(٢) وروى بفتح باء "رب"، وقيل خففت للتكثير، والأصل فيها التقليل.

وَحُمِلَ الْجَرُّ عَلَى النَّصَبِ فِي مَا لَا يَنْصَرَفُ مِثْلَمَا حُمِلَ النَّصَبُ عَلَى الْجَرِّ
في المثنى والجمع، فالياء علامة الجر فيهما، وينصبان أيضاً بالياء حملاً على ياء الجر، وحمل كذلك ما لا ينصرف في الجر على النصب، فالممنوع من الصرف ينصب بالفتحة نيابة عن الكسرة، كقولك: "مررت بإبراهيم"، وحمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

وَنَوْنٌ غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ إِتِّبَاعاً لِلْمَنْصَرَفِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] وسبأ اسم القبيلة، فيمنع من الصرف، لكنه حمل على غيره، وبعض العلماء يرى أنه اسم جد القبيلة فصرفه.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]
نَوْنٌ سَلَاسِلًا حُمَلًا عَلَى أَغْلَالٍ، وَوزن فعال لا ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف لمنتهى الجموع.

(١) لسان العرب م ٦٨٢/٢. مادة حير، والأشباه والنظائر جـ ٤٨/١، ومعنى اللبيب ١/١٠٧، وفسر السَّمَاكَانِ مجموعة من النجوم.

(٢) ديوان الهذليين جـ ٢ / ٨٨ شرح الشافعية جـ ٢٨٤/٤ وشرح المفصل م ٢٨٤/٤، وخزانة الأدب ٥٣٥/٩، وقد رويت "رب" بالفتح فيه للتخفيف، وزهير يريد زهرة، والقذال: ما بين الأذنين والقفا، والهيضل: جماعة متسلحة أمرهم في الحرب واحد. ولجب: له جلبية، مرس: ذو مراصة وشدة. والبيت منسوب لأبي كبير الهذلي.

ومثله قوارير في ﴿قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦، ١٥] (١).
وحملت الألف على الياء في قول رؤبة (٢):

إذا العجوزُ غضبت فطلقَ ولا ترضاها ولا تملقَ

الشاهد الألف في ترضاها، والأصل ولا ترضها، ولكنه لم يحذف الألف بل أثبت الشاعر الياء دون حذف في قوله (٣):

ألم يأتيكَ والانباءُ تنمى بما لاقت لبونُ بنى زياد؟

فحمل الشاعر الألف في " ترضاها " على الياء في " ألم يأتيك " وقيل الزيادة للضرورة، وقيل هذا توسع وقيل لغة، وقد قيل إنه لم يحذف للضرورة الشعرية. كما شبهت الياء بالألف في " أيديهن " في قوله أيضاً (٤):

كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القرِقُ أيدي جوارٍ يتعاطين الورقُ

سكنَ الياء في أيديهن، والأصل أن تنصب بأنَّ، ولعل الداعي إليه الوزن. ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل، ومن ذلك قول الفرزدق (٥):

بالوارثِ الباعثِ الأموتِ قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهاير

الشاهد: ضمنت إياهم الأرض، والقياس: ضمنتهم الأرض.

ووضع كذلك الضمير المتصل موضع المنفصل في قول الشاعر (٦):

(١) ورد لفظ سلسلاً في الرسم أعلاه الصفر المستدير للدلالة على زيادة الحرف وعدم النطق به، ومثله قواريراً، وهذا المشهور الذي يوافق الإعراب، وقد ورد التنوين في بعض القراءات (نافع، والكسائي، وهشام، وأبو بكر) ووردت سباً منونة في الرسم المصحف والتنوين يراد به جد القبيلة.

(٢) ديوان رؤبة ملحق ديوانه ص ١٧٩، الخصائص جـ ١/٣٠٧ وخزانة الأدب جـ ٨/٣٥٩. وشرح المفصل جـ ١٠/١٠٦. والاقتراح ص ٢٢٩.

(٣) البيت لقيس بن زهير العبسي، شرح شافية بن الحاجب ٣/١٨٤ وأوضح المسالك جـ ١/٨٦، الخشب جـ ١/٦٧، والكتاب جـ ٢/٥٩، وهو لقيس بن زهير العبسي، ويروى: ألم يبلغك مكان يأتيك، فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) ديوان رؤبة (الملحق) ص ١٧٩، شرح الشافية ٣/١٨٤، والعين ٥/٢٢، والأشباة والنظائر ١/٢٦٩، الخصائص ١/٣٠٦، واخشب ١/١٢٦، وخزانة الأدب ٨/٣٤٧، والاقتراح ص ٢٢.

والفرق: المكان المستوى لا حجارة فيه. الورق الدراهم، وانظر لسان العرب، مادة رضى جـ ٢/١٦٥.

(٥) ارجع إلى: الخشب جـ ١/١٢٦، والكشاف للزمخشري، مكتبة مصر م ٤/٥١٣، ٥١٤.

(٦) الخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥. وشرح المفصل ج ٣/١٠١، وخزانة الأدب ٥/٢٧٨، والاقتراح ص ٢٣٠.

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

ورأى بعض العلماء أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه، فوقع حملاً عليه^(١).

ويجوز استعمال الضمير الأول متصلاً والثاني منفصلاً، في المتعدي للمفعولين، ومنه قول سهل بن سعد رضي الله عنه: " فأعطاه إياه " ^(٢)، وقول هرقل لأبي سفيان رضي الله عنه: " كيف قتالكم إياه؟ " ^(٣)، واللفظ العربي للراوي أبي سفيان رضي الله عنه وقول القوم للرجل: " ما أحسنت، سألتها إياه " ^(٤).

ورأى ابن مالك أن هذا جائز مع إمكان استعماله متصلاً^(٥)، والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، لتعذره لإضمار الفاعل نحو: قوله تعالى ﴿وَأَيَّاهُ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]. ويجوز الاتصال والانفصال إن اختلف الضميران، ولم يحتمل اللبس نحو قول النبي ﷺ: " ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة، بفضل رحمته إياهم " ^(٦)، يجوز الاتصال والانفصال. وعند تقديم الضمير المفعول وحقه التقديم نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [فاتحة الكتاب: ٥] وعند استخدام العطف بين الضميرين، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء: ١٣١]، وعند وقوع الضمير بعد " إلا "، قال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وبعد واو المصاحبة، قال أبو ذؤيب الهزلي^(٧):

(١) الاقتراح ص ٣٢٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب في الشرب.

(٣) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي.

(٤) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب البرود والخبرة والشملة.

(٥) شواهد التوضيح والصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق محمد

فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٤٤، ٢٥.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب. والحنث: الإدراك والبلوغ.

(٧) شواهد التوضيح ص ٢٥، والمعنى: حلفت أن أكتب قصيدة فكيفما تكون أنت وهي مثلاً بعدي.

فَالَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تكون وإياها بها مثلاً بعدي

وصح اتصال الضميرين في المتعدي إلى مفعولين، وهو الأصل.
ومنه قول المرأة: "يا رسول الله إني نسجت هذه بيدي لأكسوكها" (١).
ويتصل خبر كان أو إحدى أخواتها بها عند إضمار اسمها، وهو الأفسح
كقول النبي ﷺ لعمره رضي الله عنه في ابن صياد: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه
فلا خير لك في قتله" (٢).

ويجوز الفصل إن أظهرت اسم الفعل الناسخ في نحو: "صديقي كنت إياه"،
والاتصال أفصح لثبوته في أفصح كلام العرب المنثور وبعض الشعر.
ورأى ابن مالك أن استعمال المتصل أصلاً؛ لأنه أخصر وأبين؛ لأنه لا يقع
به لبس، وقد يقع اللبس في المنفصل، نحو: إياك أخاف، فيه وجوه: أن يريد
تحذيره من شيء، أو أن المخاطب خائف، أو أن المتكلم يخافه.
وقوله: "أخافك" أخصر في اللفظ وأبين في المعنى، فالمراد خوف
المتحدث من المخاطب، وأمن اللبس (٣).

ويجوز فصل الضمير للضرورة الشعرية، كقول الشاعر (٤):

أما عطاؤك يا ابن الأكرمين فقد جعلت إياه بالتعميم مبذولا
الضمير إياه: منفصل؛ لإقامة الوزن.

ويجوز في كان وأخواتها إن اتصل بها ضمير الرفع نحو قول الشاعر (٥):

عهدتُ خليلي نفعهُ متتابع فإن كنت إياه فإياه كنُ حقاً

(١) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب البرود والخبرة والشملة.

(٢) شواهد التوضيح ص ٢٧، رواه مسلم في كتاب الفتن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وجاءت رواية "وإن يكن السدى
تخاف من تستطيع قتله" وكان تامة. وارجع إلى صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٨ / ٥٣، ٥٤، وروى "فلن تستطيع قتله".

(٣) نفسه ص ٢٦.

(٤) شواهد التوضيح ص ٢٧، والبيت مجهول.

(٥) شواهد التوضيح ص ٢٨ والبيت مجهول.

فضل الضمير إياه في: إن كنت إياه، وهذا جائز بكننت ضمير الرفع، وهذا قليل في الشعر والمشهور اتصال الضمير.

والرأي عند ابن مالك أن الأصل اتصال الضمير أو الضميرين، فهو الأصل والثابت في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشَلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]. والحديث الصحيح على لسان الخضر عليه السلام: "يا موسى إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه" ^(١)، وما جاء في الأحاديث التي سبق ذكرها "لأكسوكها" و "أكسنيها". وهناك مواضع خصها ابن مالك بالانفصال، أوجبه في بعضها وجوزها في أخرى، منها:

- إذا تعلق بعامل واحد ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث، وفي الأفراد أو التنثية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعاً نحو: فأعطاه إياه، لعدم جواز قولنا: فأعطاهوه، متصلاً؛ لما فيه من استتقال توالي المثلين مع إيهام كون الثاني توكيداً للأول.

- إن اتفقا في الأفراد والتأنيث نحو: فأعطاهما إياها أو في التنثية والجمع بصيغة واحدة نحو: "أعطاهما إياهما، وأعطاهم إياهم، وأعطاهن إياهن"، فالاتصال ممتنع هنا للاستتقال واحتمال اللبس، ويجوز الاتصال والانفصال لعدم النقل واللبس، وقد بينا ذلك في جواز الانفصال والاتصال.

- ورجح ابن مالك الانفصال على الاتصال إن اختلف الضميران وتقاربت الهاءات نحو: أعطاهوها وأعطاهاه، فالانفصال هنا حسن للتخلص من قرب الهاء من الهاء وليس بينهما فصل إلا بالواو، وهي إشباع للضمة في أعطاهوها، والألف إشباع للفتحة في أعطاهاه ^(٢)، وهذا بخلاف أسمعهموها وأعطاهماه، ففرقت الميم والألف بين الهاءين.

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله.

(٢) أرجع إلى: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٩، ٣٠، وأرجع إلى: شرح قصيدة كعب بن زهير، ابن هشام، ص ٥٢، ١٥٣.

- ويرجح الاتصال إن اختلف الضميران في الرتبة، وقدم أقربهما رتبة نحو: أعطيتكهوه وأعطيتك إياه، والاتصال أرجح لموافقة الفصح والمشهور. وسيبويه يرى الاتصال واجباً والانفصال ممتنعاً، وخالفه ابن مالك ورجح الاتصال على الانفصال وجوز الانفصال لثبوت العمل به في فصح ما ثبت في صحيح الرواية، وأرجح رأي ابن مالك لثبوت الأدلة فيه، ولما فيه من توسعة في القاعدة مع ترجيح العمل بالأرجح وعدم تخطئة الوجه الثاني الذي يجوز الانفصال، ولشيوخ الفصل في خطابنا المعاصر نحو: سلمتكم إياه، ولدفع التشابه في نحو: أعطاهوها وأعطاهاه وأعطاهوهم، وأعطاهوك، فالانفصال حسن في قولنا: أعطاه إياها. وصعوبة النطق في: أعطيتكهوك، والمتكلم يميل إلى السهل ويتخلص من الثقيل.

ويحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه، غير العلة التي غلق عليها الحكم في الأصل^(١). ومن ذلك حمل الإعراب في الفعل المضارع على الإعراب في الاسم، فالإعراب في الأفعال فرع يختص به المضارع فقط، فالأصل في الأفعال البناء، وهو أصل في الأسماء، وقد أعرب المضارع كالاسم لمشابهته الاسم في وجهين أولهما- دخول لام الابتداء عليه كالاسم. ثانيهما- أنه على حركة الاسم وسكونه، فيعرب بالضمة في الرفع، وينصب بالفتحة^(٢).

وقد يحمل الأصل على غيره فيشاكله، جاء في حديث النبي ﷺ: " أَيْتُكُنَّ صاحبة الجمل الأدب تنبجها كلاب الحوَّاب "، فكَّ (الأدب) قياساً على الحوَّاب، والأصل الإدغام الأدب^(٣).

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأثير، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ص ١٠٧، ١٠٩.

(٢) الاقتراح ص ٢٩١.

(٣) الأشباه والنظائر ج ١ / ١٩، والحديث رواه أحمد في مسنده ٩٧/٦ وذكره الألباني في الأحاديث الصحيحة ٤٧٤، والحوَّاب الوادي الواسع، وقد وقع الحديث للسيدة عائشة رضي الله عنها، فقد أخرجها الناس إلى العراق، وندمت على الخروج يوم الجمل.

ومنه حَمَلَ الأصل على الفرع كحذف الحروف للجزم، وهي أصول حملاً على حذف الحركات له، والحركات زوائد. ومنه حَمَلَ الاسم على الفعل في منع الصرف، وحَمَلَهُ على الحرف في البناء، والاسم أصل، وهما فرعان. وقد حملت " ليس وعسى " في عدم التصرف على " ما و لعل " وقد رأى بعض العلماء أنهما حرفان لعدم تصرفهما في المضارع. وحملت " ما " على ليس، فعملت عملها عند من يعملون " ما " عمل " ليس " نحو: ما أحدٌ نائماً^(١).

وحملت " متى " على " إذا "، و " إذا " على " متى "، وحملت " لو " على " إن " في الجزم بها^(٢)، وسوف نبين ذلك في الحمل في الحروف والإعراب.

الثالث - حمل نظير على نظير، ويسمى قياس المساوي أيضاً، والنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما، أولهما - النظير في اللفظ نحو: زيادة " إن " بعد " ما " المصدرية الظرفية، والموصولة؛ لأنهما بلفظ " ما " النافية. وكف " إن " المخففة الزائدة " ما " عن العمل قياساً على ما بعد إن وأخواتها نحو: ما إن زيد قائم، برفع قائم، وبعض العلماء أجاز النصب لمجيئه في نادر كلام العرب و " إن " تقاس على " ما " في: إنما زيد قائم. فكفتها عن العمل. ومنه أيضاً دخول " لام " الابتداء على " ما " النافية حملاً في اللفظ على " ما " الموصولة^(٣). ومنه تأكيد المضارع بـ " النون " بعد " لا " النافية حملاً لها في اللفظ على لا الناهية.

ومنه حمل " أن " المصدرية التي تنصب الفعل على " ما " المصدرية فلم تعمل أن النصب في صلتها لحملها على عدم عمل " ما "، ومن ذلك قراءة مجاهد بالرفع: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) ارجع إلى: الخصائص جـ ١ / ٣٠٣ - ٣١١، والاقتراح ص ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ص ١٩.

(٣) ارجع إلى: الاقتراح ص ٢٣٢، وشرح ابن عقيل، دار التراث جـ ١ / ٣٠٣.

يرفع يتم^(١).

ومنه حذف فاعل " أفعل به " في التعجب، لما كان مشابهاً للفعل الأمر في اللفظ. ومنه: بناء باب " حَذَّامٌ " على الكسر، تشبيهاً له بـ " دَرَاكٍ " و " نَزَالٍ "، فحمل على ذلك قطام ورقاش.

وبناء " حاشا " الاسمية، لشبهها في اللفظ بـ " حاشا " الحرفية.

ومنه إدغام الحرف في مقاربه في المخرج أو نظيره فيه وليس من جنسه، وقد أدغم فيه لمشاركته إياه المخرج أو في صفة؛ فحمل عليه وأدغم فيه.

ثانيهما - النظير في المعنى، ويراد به حمل اللفظ على نظيره في المعنى. ومنه جواز قولنا: " غيرُ قائمٍ الزيدان " حملاً في المعنى على " ما قام الزيدان "، لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر فيسد مسده، ونحو: أمضروبُ الزيدان - الآن أو غداً " الزيدان : نائب فاعل.

ومنه: الحَدَّاثُ جمع على غير قياس، والأصل: المتحدثون، ولكنه حمل في الجمع على نظيره في المعنى سامر: سُمَّار، فإن السمار المتحدثون، فجمع على ما حمل معناه.

ثالثهما - النظير في اللفظ والمعنى معاً، ومن أمثلته حمل اسم التفضيل على " أفعل " في التعجب، فقد منعت أفعل التفضيل من أن ترفع الاسم الظاهر بعدها لشبهها بـ " أفعل " في التعجب وزناً وأصلاً إفادة للمبالغة.

وأجاز العرب تصغير " أفعل " في التعجب " لشبهه بأفعل التفضيل فحمل عليه في التصغير. يقولون: أُمَيْلِح، وأُحَيْسِن^(٢).

الرابع - حمل ضد على ضد ، ويسمى " قياس الأدون "، فقد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله وعلى مقابل مقابل مقابله.

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، المكتبة التوفيقية م ٤ / ٦٥.

(٢) الاقتراح ص ٢٣٢.

فالأول- نحو: " لم يضرب الرجل "، حمل الجزم على الجر، فقد تحركت الباء بالكسر لالتقاء الساكنين جوازاً.

والثاني- نحو: " اضرب الرجل " حمل البناء فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب.

والثالث- " اضرب الرجل " حمل السكون في البناء فيه على الكسر في الإعراب الذي هو مساوٍ للجر الذي هو مقابل الجزم، والجزم مساوٍ السكون، فالجزم في الإعراب مقابل للسكون في البناء، فحمل الكسر على الجر الذي هو مقابل الجزم، والجزم مقابل السكون.

وجعل سيبويه اللام وحدها للتعريف قياساً على التتوين في التثنية، وهو نقيضه، ويقال: رضى على، والأصل: رضى عنى، فعدى الفعل بعلى؛ لأنه بمعنى سخط على، فحملت على نقيض المعنى، ومنه قول القحيف العقيلي: (١)

إذا رضى عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

يريد: إذا سخطت على.

وحمل الحروف العاملة النصب على الحروف العاملة الجزم، وحمل الجازم على الناصب كالنصب بـ " لم " حملاً على الجزم بـ " لن " وهى حرف ناصب وحملت على الجازم فإن الأولى (لم) لنفي الماضي والثانية (لن) لنفي المستقبل (٢).

ومنه حمل كم في الاستفهام على معنى حرف الاستفهام، فتبنى حملاً على الحرف، وإن كانت خبرية تبنى حملاً على " رب " وكم الخبرية نقيض كم الاستفهام، وكم للتكثير ورب للتقليل فحمل النقيض على النقيض للمشكلة.

ومنه حمل بناء الجمع على نقيض معناه نحو: جمع أفعل على فعّال، وأفعل مؤنثها فعلاء، وتجمع على فُعْل وأفاعِل نحو: حُمِرَ وأحامر، ولكن أعجف

(١) الأشباه والنظائر ج١/٢١٤، وشرح المفصل ١/١٢٠.

(٢) ارجع إلى: الاقتراح ص ٢٣٣.

جمعت على عجاف وزن فعال، قال تعالى: ﴿سَبْعَ عَجَافٍ﴾ [يوسف: ٤٣] والقياس: عجافوات وجاء في النص عجاف لتمثيل سمان، وهذا حمل على نقيض معناه سمان في الآية، فشاكل بينهما في البناء لتحسين اللفظ في السمع.

الحمل على القليل، ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقة القياس ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له، ومثال القياس على القليل، قولهم في النسب إلى "شنوءة" (اسم قبيلة): شنئي، وليس له نظير له في الألفاظ المسموعة، وقد نطقت به العرب، ويقاس عليه إجماعاً، مع أنه لم يسمع غيره؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به^(١). ويقاس على شنوءة: ركوبة: ركبي، وحلوبة: حلبي، وقنوبة: قنبي، لقد أجروا فيما سبق وزن "فعولة" مجرى "فعيلة" للمشابهة بينهما من أن كل منهما ثلاثي، وأن ثالثهما حرف لين وآخرهما تاء التأنيث، وأن وزني "فعول" و "فعليل" يتواردان نحو: "أثيم" و "أثوم" و "رحيم" و "رحوم" و "مشي" و "مشو" و "نهى عن الشيء" و "نهو". فلما وقع الشبه والمشاركة بينهما في هذه الأمور جرت واو "شنوءة" مجرى ياء "حنيفة"، فالنسب إلى حنيفة يكون بحذف حرف اللين وتاء التأنيث، يقال حنفي، وهو القياس، وحذفت الواو وتاء التأنيث في شنوءة قياساً على ما حذف في النسب إلى "حنيفة"، وهي كلمة واحدة وعليها وقع القياس في: ركوبة، وحلوبة، وقنوبة، ولكن لا يطرد هذا القياس في مضعف العين واللام لثقله؛ لأن باب "فعيلة" المضاعف نحو "جليلة" لا يقال فيه جليي استقلاً، بل هو على الأصل: جليي، ويقاس عليها خليل: خليي.

ولا يجوز أيضاً في وزن "فعولة" المضاعف فلا يجوز في ضرورة: ضرري، ولا في حرورة: حرري لثقله^(٢). فالجائز فيهما: ضروري، وحروري،

(١) الاقتراح ص ١٦٩.

(٢) ضرورة: اسم لمصدر الاضطراب، ورجل ضرورة: ذو حاجة. وحرورة: وحروراء موضع من الكوفة أقام به الخوارج، ونسب إليها الخوارج: حروري، ويقال في الجمع حرورية مثل: الشعبية والمفرد شعوبي.

وأجاز العلماء النسب لاسم الجمع الذى غلب فى جنس أو جيل من الناس أو جماعة نحو: أنصار: أنصارى، ومجوس: مجوسى، ويهود: يهودى، وشُعُوب (جماعة من العجم تتعصب للعجم وتفضلهم على العرب) : شُعُوبى، جاز النسب للجمع لغلبته فيهم على المفرد. والحذف في غير المضاعف هو القياس، فيقال في: قریش: قرشي، وثقیف: ثقيفي، وجهينة: جُهَنِي^(١).

وقد حمل الصحيح على المعتل في قراءة أُسيد عن الأعرج: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بإسكان الراء، والأصل في التسكين أن يقال: لا تضارِرْ بفك التضعيف، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، و " تضارُ " براء ساكنة حذفت الراء الثانية المتحركة؛ لأنها أضعف تخفيفاً للتخلص من استتقال التكرير.

ولكن المحذوف في قوله تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] هو الحرف الثاني والأصل ظلل، وذلك أنهم شبهوا المضعف بالمعتل العين، فحملوا ظلت على لست، والأصل: ليس، فحذفت الياء لسكون السين بعدها عند اتصالها بالتاء المتحركة وقيس على ذلك: مَسَتْ في مسست، وأحست في أحسست. وقال أبو زُبَيْد^(٢):

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمُطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فُهْنٌ إِلَيْهِ شَوْسُ

والأصل: " أحسننا به " فحذفت السين الأولى قياساً على الأجوف، فحذفت الحرف تشبيهاً بحروف اللين، وحروف اللين تصح بعد الألف في مثل: عاود، طاول، بايع، سائر، ولكن الراء الأولى لم تحذف في تضار؛ لأنها لو حذفت بقيت الراء المتحركة على الأصل، والحرف الأخير في الحذف يبقى على حركته نحو: لا توالِ ظالماً، وهذا يؤكد أن الراء الثانية المحذوفة وبقيت الساكنة^(٣).

(١) ارجع إلى الاقتراح للسيوطي ص ٢٢٣ - ٢٢٥، والخصائص ج ١ / ١١٥.

(٢) اختسب ج ١ / ١٢٣ والشوس: جمع أشوس وشوساء: النظر بمؤخرة العين تكبراً وتغيظاً، وهو من قصيدة وصف فيها الأسد.

(٣) اختسب ج ١ / ١٢٣.

والحركة تبقى على الأصل؛ لتكون دليلاً على المحذوف نحو: ادْعُ، الأصل ادعُو فالضمة دليل على الواو، ومثلها: اسمٌ من سمو، واقضِ، الكسرة دليل على الياء في قضى، ومثلها امضِ، واهدِ.

وقد يكون التثوين بالكسر دليلاً على الياء نحو: قاضٍ، ماضٍ. وتبقى في ترخيم المعتل نحو: يا حارٍ، ويا سارٍ وبقيت في الصحيح حملاً على المعتل في نحو: يا قاصٍ (من قاصٍّ وزن فاعِلٍ)، ويا صاحٍ (يا صاحِبِي). والكسرة فيه حركة العين في بناء فاعلٍ، وليست عوضاً عن المحذوف، وبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف قبل واو الجماعة نحو: سَعَوْا، غَوَوْا. وبقيت الواو في العواورِ، ومنها قول الشاعر (جندل بن المثنى)^(١):

غرك أن تقاربت أبا عري
حنى عظامي وأراه ثاغري
وكحل العينين بالعواور

صحت الواو الثانية وتحركت بالكسر بعد الألف، لتكون دليلاً على الياء التي حذفت لإقامة حرف الروي، والظاهر أنها تقلب كما قلبت في أوائل، والأصل: وواول مفردهما أوَّل ضد الآخر، والأصل: أوَّل أو وَوَّل، فقلبت الواو الأولى همزة. والحقيقة أنها ليست منها، فالأصل العواوير وحذفت الياء تخفيفاً، وجعل تصحيح الواو في العواور، دليلاً على إرادة الياء في عواوير فعدل عن الأصل إلى الفرع للدلالة على المحذوف، والحذف للتخفيف جائز فيما لا لبس فيه، ومن ذلك قول الشاعر^(٢):

ارهن بنيك عنهم أرهن بني

(١) الكتاب لسبويه جـ ١ / ٣٧٠، والخصائص جـ ١ / ١٩٥، وجـ ٣ / ١٦٤، ٣٢٦. واختضب جـ ١ / ١٠٨ واللسان: رهن.

وثاغر: من خفرتة أى: كسر ثغره، وهو في الأصل الميسم، ثم أطلق على الثايبا أراه من راه الشيء رواهاً اضطرب، والعواور جمع عوار، وهو جمع العين وفسر بالرمد، وبالوخذ يجده الإنسان في عينه، والمخاطب في البيت امرأة.

(٢) اختضب جـ ١ / ١٠٨.

بتسكين ياء بني الثانية، فحذف الياء لتخفيف القافية، وهذا جائز في الشعر،
ومن ذلك قول الفرزدق^(١) :

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيُّهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
خَفَّ الْيَاءُ فِي أَيُّهُمَا، وَالْأَصْلُ التَّضْعِيفُ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْيَاءُ الثَّانِيَةَ لِإِقَامَةِ
الْوِزْنِ.

ووقع في بعض قول العرب نحو: الطجع، والأكثر والأقرب أن يقول
اضطجع وزن افتعل، قلبت التاء طاء لمجاورتها الضاد المفخمة، وهذا قياس
فيما كانت فائز من أصوات التفعيم (ص ، ض ، ط ، ظ).

وقولهم: " الطجع " قلبت الضاد لاماً، فانتفى بذلك سبب القلب، فحق التاء
في افتعل أن تعود تاء على الأصل، فيقال : التجع؛ لأن اللام لا تستوجب قلب
التاء طاء، قياساً على التجم، والتحم، والتأم، والتجأ^(٢).

ولكن من قال الطجع أبقي على القلب تنبيهاً على الأصل الذي عدلوا عنه،
وهو اضطجع، فأبقوا الطاء على أصلها من البديل، ليعلم أصل البناء، ومن ثم
ترك الضاد؛ لتكون دليلاً على قلب الضاد لاماً؛ فالأصل: اضطجع وزن افتعل
من الضجعة. وقولهم: العواور، صحت الواو الثانية وقبلها ألف، وحقها في
القياس أن تكون العوائر، مثل: الفضائل، والعماائر، والقبائل، وأوائل والأصل
أواول، والعواور لا تحمل على ذلك في القياس؛ لأنها ليست من هذا البناء
فأصلها العواوير، فحذفت الياء تخفيفاً فصحت الواو بالكسر؛ لتكون دليلاً
على الأصل، فدلّت على المحذوف بمخالفة القياس تنبيهاً على الأصل.

الحمل على ماله نظير: احتملت بعض الألفاظ وجوهاً من التصريف،
فرجح فيها ماله نظير، ومن ذلك: مَرَوَان: يحتمل أن يكون وزن فعلان؛ فتكون

(١) ديوان الفرزدق ص ٢٤٦ السماكان: كوكبان نيران يقال لأحدهما السّمَاك الرامح، لأن أمامه كوكباً صغيراً، يقال له راية إسماك
ورمحه، وآخر السّمَاك الأعزل؛ لأن ليس أمامه شيء.

(٢) اختسب جـ ١ / ١٢٤.

الألف والنون زائدتين، ويحتمل أن يكون وزنه مفعلاً؛ فتكون الميم والألف زائدتين، ويحتمل أن يكون وزنه فعولاً، فتكون الواو والألف زائدتين، وقد رجع العلماء الوزن الأول فعلاً؛ لأن له نظيراً فحماً عليه، وليس للآخرين نظير فتركاً^(١).

وتزاد الميم في آخر الكلمة نحو: حُلِّقُوا وزن فُعلُوا، لأنه من الحلق، وبلَّغُوا، لأنه من البلع، وسَرَّطُوا: فَعَلَّمُوا؛ لأنه من الاستراط، ورَأَسُوا صُلَّادُوا: فَعَالِمُوا؛ لأنه من الصلْد، وأَسَدُوا ضُبَّارُوا: فَعَالِمُوا؛ لأنه من الضَبَّر، والتضبير، وقد زيدت الواو في اللهم، وقد قيل إنها زيدت عوضاً عن ياء النداء، وقد روى ما يخالف ذلك.

ومنه قول الشاعر^(٢):

إني إذا ما حَدَّثُ الْمَا أَقول : يا اللهم يا اللَّهُمَّا

وقيل فيه: زيدت للضرورة الشعرية، وقيل أصلها: يا الله أم، أى: أقصد، فسقطت الهمزة لكثرة الاستعمال واتصلت الميم بلفظ الجلالة. وزيدت الميم للمبالغة في زرقم لشديد الزرقعة، وشَدَقَمَ: عظيم الشدق، وشَجَّعَمَ، ومنه قولهم: الشجاع الشجعم؛ لتوكيد الشجاعة، وحُلِّمَ: من الحلكة، شدة السواد. ودرِّمَ: من الأدرد (لا أسنان له). ودَلِّمَ: من الدلق. وفُسِّحَ من الفسحة، وامرأة خَدَلَمَ: للخدلة، وصلِّمَ: من الصلق (الصراخ)، وهذا من النادر. وأنتما، وأنتم، وقمتما، وضربتكما، وضربتكما، وبهما وبهم الميم فيها زائدة، وقد زيدت الألف بعد الميم فى المثنى لإخلاص التنثية، وزيدت الميم للدلالة على الجمع^(٣).

(١) والأشباه والنظائر ج١ / ١٩٦.

(٢) الرجز لأبي خراش الهذلي في الدرر ٤١/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤. ونسب لأمية بن أبي الصلت، خزائن الأدب ٢٩٥/٢،

وأوضح المسالك ٣١/٤، والمقتضب ٢٤٢/٤، سر صناعة الإعراب ج١، ص ٤٢٦، ٤٣٢، واغتصب م ٢٣٨/٢.

(٣) التصريف الملوکی ص ٥٧ : ٥٩. وسر صناعة الإعراب (التوفيقية) ج٢ / ٤٩.

وقد بحث العلماء زيادة الميم في ابنم، فزادوا فيه الميم كما زادوها في الفم، والأصل فاه وفوه وفيه، من فوه قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] ولم يرد فيه: بأفمهم، وقد زيدت الميم في المفرد وزيدت في المثنى، ومن ذلك قول الشاعر:

منا ضرار وابنماه وحاجب

وجاء في الجمع ، قال الشاعر^(١):

أَنْظَلَمَ جَارَتِيكَ عَقَالَ بَكَرٍ وَقَدْ أُوتِيتَ مَا لَّا وَابْنَمِينَا

الشاهد: ابنمينا، جمع ابنم جمع بنين. ويرى بعض العلماء أن الميم تحولت إلى نون في حرف الإعراب في العربية الشمالية، وأصبح في العربية الجنوبية التميم (ميم آخر الكلمة) في مقابل تنوين في العربية الشمالية.

وقد خَرَجَ عليه بعض العلماء بعض ما في الشعر، ومنه قول المثلث^(٢):

وَهَلْ أَمَّ غَيْرَهَا إِنْ هَجَوْتَهَا أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا

والميم فيه من أثر التنوين الذي تطور إلى ميم خالصة ثم جرى عليه الإعراب مثلما جرى على الحرف الذي يسبقه النون " ابْنَمَا " ^(٣).

و" فم " الميم ليست أصلاً فيه، وقد اشتهر لفظ " الفم " فعدت الميم من لفظه فتنوا بها وجمعوا، قال الفرزدق^(٤):

هُمَا نَفْتَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَما عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِي

جاءت الواو بعد الميم في فمويها وجاءت ياء المثنى بعدها، وأصلها: فوه، وهذا هو المشهور فيها، وقد حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة، لخفائها وقربها

(١) الجمهرة جـ ٣ / ١٨٥ ، ٤٨٦ ، واللهجات العربية في التراث جـ ١ / ١٤٨ .

وقال الفرزدق :

هُمَا نَفْتَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَما عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِي

(٢) ديوان المثلث ص ٣٠ .

(٣) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٤٧ .

(٤) الديوان ص ٥٤١ ، وفيه: تفلا، سر صناعة الإعراب (ط التوفيقية) جـ ٢ / ٥١ ، واختصم ٢٣٨/٢ .

في المخرج من الألف، فحذفت كحذف حرف العلة، وبقيت الواو وهي عين الكلمة وعين حرف الإعراب.

والقياس أن تقلب الواو في "فو" ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ويدخل التنوين عليها كما دخل على نظيرها عصاً ورحى، وهذا يستوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد، فيمتنع ذلك لئلا يشبه الحرف، فأبدلت الواو في "فو" ميماً ولم تحذف، واختاروا الميم؛ لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال، وهما من الشفتين^(١). وصوت الميم يضارع الواو في امتداد الهواء، وأرى أن الواو في "فو" قلبت ميماً، لأنها من مخرج الواو، وقد وقع القلب نتيجة غلق الشفتين في نطق الواو التي تستدير فيها الشفتان، فتتطق الواو ميماً في آخر الكلمة ويقع هذا في نظيرها في مثل نطق العوام: واو الجماعة التي يسبقها حرف شفوي نحو: الأولاد شريم، والأصل شربوا، فقد تأثرت الواو بغلق الشفتين في الباء فصارت ميماً، وهو تأثر عضوي، وارجح أنها صارت ميماً في الوقف لا الوصل ثم لزمتم الميم وفقاً ووصلاً.

وقد يؤتى بالميم زائدة تأثراً بصوت يشاركها في الصفة، فالميم والنون تغنان، وتقع الغنة فيهما في تجويف الأنف، فظهرت ميم خفيفة بعد النون فقليل "ابنم"، ووقع ذلك في بعض لهجات العرب وعرفت بالتميم، وقد عدت الميم لشهرتها في فم أصلاً فتثبتت في التننية والجمع، فقالوا فمان، وقالوا: فموان، والجمع: فمون وفمين، وهذا توجيه الصرفيين لظاهرة زيادة الميم في فم.

وقد فسر علماء الأصوات زيادة الميم في فم تفسيراً آخر له أثر في اللغات التي تدخل في الفرع الذي تدخل فيه العربية، أنه تطور صوتي على الترجيح لصوت التنوين في آخر الكلمة المعربة، وقد قيل إنها ظاهرة صوتية عرفت بالتميم في بعض اللغات السامية القديمة ويكون ميماً في آخر الكلمة ويقابله

(١) سر صناعة الإعراب جـ ١ / ١١٣، والأشباه والنظائر جـ ١ / ١٩٧، وجمع الموامع ١٤٢/م، ١٤٣.

التنوين في العربية يقال في الأكادية **Kalbum**، وهو كلبٌ في العربية. وهناك علاقة صوتية بين الميم والنون فهما أنفيان فيهما غنة من الأنف ومجهوران فوق بينهما إبدال، ومن ثم وقعا في فواصل الآيات، قال تعالى: ﴿إِن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ * وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ١ - ٤].

ووقعتا في روي بعض الشعر، قال الراجز^(١):

والله ما فضلى على الجيران

إلا على الأخوال والأعمام

وقد بينى القياس في الخطاب على النادر، وقد توسع الخطاب المعاصر في بعضه ومنه النسب بزيادة الألف والنون في المنسوب إليه، نحو: علماني، روحاني، نفساني، فكهاني، قياساً على رباني، وهو من النادر قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] وليس في القرآن غيرها، ومفرد ربانيين رباني: العالم الفقيه، وهو مشتق من رب، واستخدم في العارف بعلوم الدين والمقيم على العبادة^(٢).

وقد توسع الخطاب المعاصر فيها، وصارت نسباً شائعاً فيه، وصار بدلاً من النسب إلى المفرد: نفسي، روعي، علمي (أو عالمي).

وقيس على الشاذ، نحو بناء تمفعّل^(٣)، الميم فيه زائدة، وقد سيق هذا البناء للدلالة على الادعاء نحو: تمسكن من المسكنة، وتمسلم الرجل: ادعى الإسلام وليس بمسلم حقيقة أو أنه دخل فيه، ومنه تمذهب، أي: اعتنق مذهباً، وتمنطق

(١) القلب والإبدال، ابن السكيت ص ١٧، وارجع إلى المدخل إلى علم اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ص ٢٢٧، ٢٢٨، وقد وقع التبادل بين الميم والنون في: البنان، البنام، وطان: طام.

(٢) السيرة النبوية، مكتبة التراث ج ١ / ١٨٢ وتفسير القرطبي (ط التوفيقية) ج ٤ / ١٠٨، وارجع إلى البناء الصرفي في الخطاب المعاصر، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو ص ١١٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٣٣.

اشتغل بالمنطق، وتمولى: صار ولياً. وتمنل: صار دجالاً من المندل. وقد يدل على الارتداء نحو: تمذهب من الذهب أي ارتدى الذهب، وتمدرع لبس الدرع، وتمنل ارتدى منديلاً، وقد توسع الخطاب المعاصر في ذلك. والجمع " أمهات " قرآني جمع " أم " قال تعالى: ﴿وَأُمَمَاتٌ نِسَاءُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وذلك في المحارم. ولم يجمع أم في القرآن الكريم على غير أمهات. وقد ورد إحدى عشرة مرة، والاتفاق على الجمع وعدم الشذوذ عنه يوجب الأخذ به، والنص القرآني مقدم على كلام العرب؛ لأنه أفصح وأصح في الرواية، وقد بينا من قبل أن الجمع " أمات " نادر ولم يتوسع فيه العرب في جمع أم.

والقياس في جمع المؤنث السالم أن تزداد الألف والتاء على لفظ المفرد قال تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُمْ مَّسْلُمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم: ٥] (١).

والقياس في جمع أم: أمات، وقد صح في كلام بعض العرب، وهو في حكم نادر قولهم، لكنه وافق القياس، وليس بمنصوص عليه في القرآن الكريم. وقد قيل إن أمهات في الأصل لغير العاقل، ومفردها أمهة، قال الشاعر (٢):

قوال معروف وفعاله
عقار مثنى أمهات الرباع

وهذا غير مطرد في غير العاقل لصحة مجيء أمهة في العاقل.

وقد صح عن العرب قولهم أمهة في العاقل وغير العاقل، قال الشاعر (٣):

(١) وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّانِعِينَ وَالصَّانِعَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وقد جمعت الآية بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث.

(٢) سر صناعة الإعراب جـ ١١٩/٢، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣، والقائل السفاح بن بكير الربوعي.

(٣) المخلص ١٣/١٧١، نسب لقصى بن كلاب في خزائن الأدب ٥٦٥/٤، وأمالى القالي ٣٠١/٢، وجمع الهوامع م ٨٦/١، سر صناعة الإعراب جـ ١١٨/٢، والبيت منسوب إلى قصي بن كلاب، كما ذكره ابن منظور في اللسان: أمم م ٢٢٦/١، وذكره العيني في المقاصد النحوية جـ ٥٦٥/٤، وشواهد الشافية ص ٣٠١، ولم ينسبه ابن جني في الختص م ٢٢٤/١.

أُمّهتِي خَنَدِفَ وَإِلْيَاسَ أَبِي

أي: أُمي، يريد القبيلة، وجمع أُمهة أُمّهات وزن فُعَلَات، قال الشاعر^(١):

إِذِ الْأُمّهَاتِ قُبَحْنَ الْوَجُوهَ فَرَجَّتَ الظَّلَامَ بِأُمّاتِكَ

وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أن الهاء زائدة، وأن الأصل الأم، فالمصدر منها الأمومة، ومنها قولهم: "أُمٌّ بَيْنَةَ الْأُمومة" فالهمزة فاء الفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل. قال جرير^(٢):

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمُّ سَوَاءٍ مُقَلَّدَةً مِنَ الْأُمّاتِ عَارَا

فأم بمنزلة "دُرٌّ" و "حُبٌّ" و "جُلٌّ" وزن فُعْلٌ فعينه ولامه من جنس حرف واحد فأدغما لسكون الأول.

ورأى بعض العلماء أن "أُمهة" بمنزلة تَرْهَةً، وأُبْهة، وعُفْهة، وقُبْرة، ومن قول الخليل: تَأْمَهْتُ أُمًّا. فتَأْمَهْتُ بمنزلة تَفَوَّهْتُ، وتَتَبَّهْتُ، ولكن المبرد قوى أنها من الأمومة، فالهاء زائدة وزن أُمهة فُعْلَهة، واحتج بقول الشاعر الذي جمع بينهما^(٣):

إِذِ الْأُمّهَاتِ قُبَحْنَ الْوَجُوهَ فَرَجَّتَ الظَّلَامَ بِأُمّاتِكَ

وهذا يرجح أن الأصل أمّ، وأن الهاء زائدة، وقد غلبت في الجمع؛ لتخفيف النطق بالمضعف قبلها فزيدت لمجيء الألف بعدها، فأُمّهات أيسر نطقاً من أُمّات والله أعلم، وقد غلبت أُمّهات في الجمع "أُمّات"، فشاع العمل به. وهنالك رأى يرى أن العرب جعلوا أُمهة لغير العاقل وجمعها أُمّهات، وأم وجمعها أُمّات للعاقل، فسقط الجمع أُمّات، ووقع أُمّهات بديلاً له لخفته، وقد تقدم حدوث ذلك، وهو رأى أستاذي غريب عبدالمجيد نافع وأميل إليه.

(١) نسب لمروان بن الحكم القرشي، شرح الشافية جـ ٣٨٣/٢، سر صناعة الإعراب جـ ١١٩/٢، والبيت منسوب إلى مروان بن الحكم، شرح المفصل جـ ٣/١٠، واللسان: أمم م ٢٢٦/١ (ط دار الحديث).

(٢) ديوان جرير ص ٢٨٣.

(٣) سر صناعة الإعراب، جـ ١١٩/٢. وجمع الهوامع م ٨٧/١.

ولم يأت المفرد أمهة في القرآن الكريم بل " أم " في العاقل وغير العاقل،
قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] وفي غير
العاقل قال تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧] و﴿أُمُّ
الْقُرَى﴾ [الأنعام: ٩٢، الثورى: ٧] وقد تكرر لفظ أم مفرداً تسع مرات.

القياس على القليل المخالف للمشهور

النادر القليل الذى يقابله المشهور، وقيل النادر أقل من القليل، والمشهور فيه أن النادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس، والرواد من القدماء سمّوا ما خالف القياس شاذاً؛ لأنه خالف المشهور، بيد أن النادر ما قل وجوده وصح عن العرب الفصحاء ولم يخالف المشهور، وقد وضع أبو عمرو بن العلاء مبدأ الحمل على الأكثر وترك القليل أو ما خالف الكثير وسماه لغات، ولغات فى اصطلاحه يراد بها الذم، لخروجها عن المشهور^(١).

وأجاز العلماء القياس على بعض القليل لموافقته القياس، وقد اشترطوا فى المقيس عليه ألا يخرج عن سنن المشهور، فلا يقاس على تصحيح الواو فى استحوذ واستصوب واستنوق، فالقياس أن يقلب المعتل ألفاً مثل: استقال، واستتار، واستعار.

ولا يقيسون على الشاذ فى السماع، فقد شذّ وذّر وودّع فى لم يُذّر، ولم يُدّع؛ لأنهما لم يسمعا فى القديم والأعرف لم يُوذّر، ولم يُودّع، وهو القياس، وقد استغنى العرب عن وذّر، وودّع بفعل له معناهما وهو ترك، واستعملوا نظيرهما وزن وعد لشهرتهما، قالوا فيهما: يَزن، ويَعد، ومثلهما: يهب ويضع ويئل سقطت الواو فى المضارع، والقياس أن لا تحذف.

وقد يقاس على القليل لموافقته القياس مثل النسب إلى شنوءة: شَنِئِي، ويقاس عليه النسب إلى ركوبة: رَكَبِيّ، وحلوبة: حَلَبِيّ.

وقد حذفت واو شنوءة قياساً على حذف ياء حنيفة فى النسب: حنفي، فاطرد القياس بين فعولة وفعيلة، ولكن لا يطرد القياس فيما يستتقل مثل حرورة: حروري، ولا يقال حرري قياساً على حنفي وشنئي، ويقال جليلي ولا يقال جللي

(١) الخصائص ج ٩٧/١ وما بعدها، والاقتراح ص ٢٢٣.

في جليلة، وهذا عام في مكرر العين واللام^(١)، وقد بينا ذلك في الحمل على النادر.

وقواعد العربية القياسية تحتل المخالفة لخروج النادر على المشهور الذي وضعت عليه قواعد اللغة، والقليل النادر فيما صح عن الفصحاء وثبت العمل به حجة تجوز وجوهاً من القول غير المشهور الشائع؛ فليس في العربية إجماع يطرد العمل به لاحتمال كلام العرب وجوهاً أخرى تلزم العمل بها بيد أن العلماء غلبوا المشهور على النادر تيسيراً على متعلمي اللغة الذين يستخدمون القياس ويعدونه أساساً يعرضون عليه كلامهم فيقيمونه عليه .

ومن ثم فإننا سوف نذكر بعض قواعد العربية والمشهور الذي عمل به النحاة، ثم نذكر بعضاً من الوجوه التي صحت في النصوص الصحيحة، وخالفت المشهور الذي جعله علماء العربية قياساً، ولا سبيل لرد المخالف؛ لصحته في العربية، وقد قامت له شواهد تدعمه من القراءات القرآنية الصحيحة والأحاديث الصحيحة، ولا نريد بذلك هدم القياس الذي وضع على المشهور بل نزيد عليه بعض الوجوه التي نحتاج إليها في تخريج بعض النصوص التي خالفت ما جعله اللغويون قياساً، ولا سبيل إلى فهمها وتوجيهها إلا بقبول ما يخالف المشهور، والحاجة توجب الأخذ به في بعض النصوص العربية التي خالفت القياس العام، وسنبين ذلك من خلال بعض الوجوه النادرة (التي تخالف المشهور) ومن ذلك:

- **حكم أبنية الجموع:** الجموع نوعان: جمع سالم وجمع تكسير، والجمع السالم ما سلم لفظ مفردة في الجمع من التكسير (مذكراً أو مؤنثاً)، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ

(١) الاقتراح ص ٢٢٥، وَدَعَّ مخففة بمعنى ترك، والكلام الأكثر أن العرب تقول: تركت زيداً في معنى ودعته، وجاء في الحديث " يا عائشة إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه الناس - أو تركه الناس - اتقاء فحشه " رواه أبو داود والترمذي والبخاري في الأدب المفرد وسلسلة الأحاديث الصحيحة عن عائشة. وارجع إلى إعراب ثلاثين سورة لابن خالوية ص ١١٧ (ط دار المنار).

وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ
وَالْمُتَّصِدِّقِينَ وَالْمُتَّصِدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ
وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا
عَظِيمًا ﴿[الأحزاب: ٣٥].

وجمع التكسير ما تغير لفظ مفردة في الجمع، وأبنية جموع التكسير كثيرة،
وقد بلغت أربعين بناءً أو تزيد على اختلاف بين العلماء وفيها شذوذات كثيرة
خارجة عن الأصول^(١)، وقد يكون للمفرد الواحد ثلاثة جموع نحو: ساجد:
ساجدون، وسُجِّد، وسُجُّود، وكافر: كافرون، كفر، وكفار، وراكب: راكبون،
ركبان، وركاب، وقد وردت هذه الأبنية وغيرها في فصح العربية.

وترجع هذه الكثرة في الجموع إلى اختلاف اللهجات وتعدد المعاني، ودلالاتها
على القلة أو الكثرة، وقد اجتهد علماء العربية من خلال مصادرها أن يضعوا
تصوراً يفسرون به أسباب اختلاف الجموع، فبعضهم ذهب إلى أنها اختلفت
بسبب اختلاف اللهجات، فجمع بعضهم قوس: أقواس، وزوج: أزواج، ونور:
أنوار، وأفعل على تقديرهم جمع قلة، وبعضهم قال: في زوج: زوجة، وثور:
ثورة، وبعضهم قال: ثيرة وزن فعلة^(٢). وجمعت تميم حمار على فُعْل: حُمُر،
وخِمار: خُمُر، وقال بعضهم: غُرُفَات في غرفة، وقال آخرون: غُرْف.

وقد تتعدد الوجوه ويعجز الباحث عن تفسيرها ولا سبيل غير التسليم بتعدد
اللهجات على ما رأته العرب^(٣).

وقد اجتهد المفسرون في توجيه دلالات بعض الجموع في القرآن الكريم
وسبب اختلافها في جمع لفظ واحد، فقد اختلفوا جمع حُمُر بالحر الوحشية
والحمير بالحر الأهلية.

(١) ارجع إلى: شرح ملحمة الإعراب ص ١٢٤.

(٢) الكتاب: سبويه ٢ / ١٨٥.

(٣) ارجع إلى: دراسات في اللغة، للدكتور السامرائي ص ٩١.

والتفسير الأول من قوله تعالى: (كَانَهُمْ حُمْرٌ مُّسْتَنْفَرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ) [المدر: ٥٠، ٥١] والثاني فسر من قوله: (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان: ١٩]، واختصوا الموتى لمن أصابهم الموت حقيقة قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمِنَ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي قَالَ) [البقرة: ٢٦٠] وقال تعالى: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) [القيامة: ٤٠]، واختصوا " الأموات " لمن ماتوا حقيقة والموت المعنوي قال تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة: ٢٨] وقال تعالى: (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) [النحل: ٢٠، ٢١].

واختصوا الميتين لمن لم يميت قال تعالى: (ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ) [المؤمنون: ١٥] وقوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) [الزمر: ٣٠].

وهذا التصنيف للجموع قائم على الإحصاء، وليس بمطرّد في كل الجموع. وقد يعدل عن الجمع إلى غيره للمزاوجة نحو قولهم: "أتيتك بالغدايا والعشايا"، والغداة لا تجمع على الغدايا بل على الغدوّ، وقد عدل عن لفظ الجمع وجاء حملاً على جمع العشايا ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا، ولكن العدول عن الأصل إلى الحمل على لفظ آخر ليس بمطرّد في كل الأبنية.

وقد يكون الاختلاف للتفريق بين المعاني فاخص كل جمع لمعنى، ومن ذلك الربيع يجمع على أربعة للدلالة على ربيع الكلاً، ويجمع على أربعة للدلالة على ربيع الجدول، ويجمع " خال " الرجل على أخوال، ويجمع خال الجسد على خيلان^(١)، ويجمع الخف على خفاف، ويجمع خف البعير على أخفاف. ويجمع راكب على ركبّان لمن ركبوا الإبل، والركّاب يكون لراكبي الخيل والسفينة

(١) ارجع إلى: معاني الابنية في العربية، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط جامعة بغداد، ص ١٣٤.

وغيرها. والكعب يجمع على كعوب وتكون للرماح، والكعاب للإنسان وغيره. وأسير تجمع على الأسارى وهم الذين في وثاق، والأسرى وهم الذين في اليد. وكافر تجمع على كفار، وهم أعداء الإيمان، والكفرة لمنكري النعم غالباً. والعباد في الدين والعبيد لمن في ملك غيرهم^(١)، وذهب بعض العلماء إلى أن الإخوة - بناء قلة - بمعنى إخوة النسب، قال تعالى: (وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ) [يوسف: ٥٨] ورأوا أن الإخوان في الدين والصداقة، وقد جاء " إخوه " في قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [الحجرات: ١٠] وهي إخوه في الدين وليست من النسب ، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن إخوة النسب (إخوة) وقعت موقع غير النسب (إخوان) لتأكيد المؤاخاة بين المؤمنين، وإنها في درجة النسب فالمؤمنون كأبناء الأب الواحد، وهذا من باب قول الشاعر^(٢):

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

وقد جاء لفظ إخوان في النسب وغيره قال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١] وقال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَاتَّقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [الأحزاب: ٥٥] وجاء بمعنى القوم في قوله تعالى: ﴿وَعَادَ وَفِرْعَوْنَ وَإِخْوَانُ لُوطٍ﴾ [ق: ١٣] وهم الذين بعث فيهم، وقد فسر ذلك على إرادة

(١) ارجع إلى: معاني الأبينة ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) التفسير الكبير، الفخر الرازي ج ٢٨ / ١٢٩ . ومعاني الأبينة في العربية ص ١٣٠ .

الكثرة فلا حرج من دخول أبناء الإخوة وإن كثروا على عمتهم. والذين بعث فيهم لوط عليه السلام كثير، والله أعلم، وهذا التوجيه لمعانى الأبنية قائم على الأدلة، وقد يشكر عن هذا المعنى بعضها، بيد أن الشواذ قليلة قياساً على المشهور. وذهب بعض العلماء إلى أن الجموع تتعدد للدلالة على القلة والكثرة، وهذا لا يعني عموم الحكم بذلك، فقد استخدمت بعض جموع القلة - في اصطلاح العلماء - في مواضع ما سموه جموع الكثرة، والمرجح أن هذه الجموع صنفتم على المشهور وما وجدت فيه، فلا تلزم هذا التصنيف في كل الاستعمالات، فالعرب كانوا يتكلمون على سجيئتهم في ضوء عرف اللغة العام، ويميلون في خطابهم نحو التيسير، والمتأخرون يقيسون كلامهم على كلام سابقهم، وبعض جموع القلة وقعت موضع جموع الكثرة والعكس. والأبنية التي تدل على جموع القلة ستة:

- (١) أَفْعُلُ : أشهر.
 - (٢) أَفْعَالُ : أشياخ.
 - (٣) فَعْلَةٌ : أكلة.
 - (٤) أَفْعَلَةٌ : أغربة، أغلمة. وزاد بعضهم أَفْعِلَاءُ نحو: أصدقاء. ولكن جمهور العلماء على الأربعة.
 - (٥) جمع المذكر السالم : محمدون، زيدون، معلمون.
 - (٦) جمع المؤنث السالم : زينبات. هندات، معلمات. فالجمع السالم بنوعيه يفيد القلة وجمع التكسير يفيد الكثرة.
- وحدد العلماء العدد الذي تدل عليه هذه الأبنية، فالعدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير والتأنيث يضاف إلى أحد أبنية هذه الجموع الستة التي عرفت بأبنية جموع القلة، وجموع الكثرة مادون ذلك وهي كثيرة، وقد أحصيتها في بعض الكتب، فبلغت الأربعين أو تزيد، والعلماء على خلاف فيها؛ لكثرتها.

وقد جعلت أبنية القلة لما دون العشرة على المشهور، فإن زاد العدد أضيف إلى بناء من أبنية الكثرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] أبحر وزن أفعِل، فإن زادوا عن عشرة دل عليها بناء الكثرة قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣] و﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦] فالبحار فوق عشرة، وقد دل عليها بناء الكثرة "فعال"، وهى تتفجر جميعها وتسجر يوم القيامة. وقال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] وكان أصحاب الكهف دون العشرة - وهم على الراجح سبعة، والله أعلم بعدتهم^(١)، فجاء لفظ الفتية على بناء القلة فعلة، وفهم العلماء من لفظ بناء فتیان أنه فوق العشرة: ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يوسف: ٦٢] فعمال العزيز كثير. وقال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فأشهر الحج ثلاثة. فجاء بناء أفعِل للقلة، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وهى أربعة، وقال تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]^(٢) ﴿وَالَّذِينَ يَتَوْفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] أى

(١) والواو لا تعنى العدد ثمانية بل تعنى المخالفة، فالمعدود من نوع واحد ترك فيه الواو، وتوضع قبل المخالف، وواو النمانية لا دليل قاطع عليها. قال تعالى: (سيقولون سبعة وثامنهم كلبهم) فذهب العلماء أهم سبعة، جئى قوله: (قل الله أعلم بعدكم).

(٢) وقال تعالى فيما زاد عن عشرة: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦] فاستعمل الشهور لما زاد عن العشرة. الأيام والليالي والشهور للقراء ص ٥٣، ٥٤.

ومعانى الأبنية فى العربية ص ١٣٧.

العدة. وقال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤] و﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلاَفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] فإن زادوا عن عشرة أضيف إلى العدد بناء الكثرة قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أى زادوا عن العشرة فوزن فعول للكثرة. وقد جاء الجمع فى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤١]. أيام وزن أفعال وهو من جموع القلة.

وجاء مثل ذلك فى جمع المؤنث قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]. بقرات وسنبلات جمعان سالمين، وقد حمل بناء عجاف على سمان، وهو حمل نقيض على نقيض، وفعال بناء كثرة، وقد أضيف إلى بقرات (فى سبع بقرات سمان) للتهويل، ثم حمل عليه الثانى (عجاف) للمشاكلة فى اللفظ.

وقد وافق هذا المشهور، فجمع المؤنث السالم من جموع القلة، وقد خالف هذا القياس الجمع سنابل فى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقد فسر العلماء مجيء " سنابل " فى الآية للدلالة على التكاثر والمضاعفة، وقد جاءت على القياس فى (وسبع سنبلات)؛ لأنها أولت على العدد القليل ولا تقتضى التكاثر.

وجاء جمع الجمع فى موضع القلة قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠] ليال وزن فعال. وقال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى

كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ [الحاقة: ٧] جاء سبع مضافاً إليه فعالٍ، وأفعال أضيف إلى ثمانية، والأول جمع كثرة والثاني جمع قلة، لشدة الفزع بالليل، فجاء على بناء الكثرة للتحويل، والله أعلم. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [هود: ١٣] أضاف عشرة إلى سور.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [القصص: ٢٧] أضاف ثمانى إلى حجج مع إمكان الجمع بالآلف والتاء.

وقد صح فى الحديث ما يوافق القياس وما يخالفه، فقد وقعت بعض أبنية الكثرة موضع أبنية القلة، ومن ذلك قول النبى ﷺ: "لو أن نهراً باب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات، ما تقول ذلك يبقى من درنه" ^(١)، "مرة" تجمع على مرار ومرات، والأخيرة جمع قلة. ومرة تجمع على مرار ومرات، وقد جاء "مرار" فى قول حمران فى وصف وضوء عثمان ؓ: "فأفرغ على كفيه ثلاث مرار" ^(٢)، وبناء فعال ليس من أبنية القلة. وقالت أم عطية رضى الله عنها: "جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون" ^(٣)، قرون تميز مجرور، على بناء فاعول، وليس من أبنية القلة التى أحصاها العلماء فى أربعة أبنية.

ويتبين من ذلك أن هذه القاعدة التى فرقت بين القلة والكثرة ليست عامة، ولكنها وقعت فى المشهور، ولا يطرد العمل بها فى كل ماصح عن العرب بيد

(١) رواه البخارى، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، والترمذى رقم ٢٨٦٨، والنسائى رقم ٤٦٢ وهو بلفظ البخارى.

(٢) رواه البخارى، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، ورواه أبو داود وابن ماجه والنسائى وهو بلفظ البخارى.

(٣) رواه البخارى، كتاب الجنائز، باب نقض شعر المرأة، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى والنسائى بلفظ "ثلاثة قرون".

أنها وضعت نظاماً عاماً له أثره في الدلالة، فما ورد مخالفاً هذه القاعدة في بعض المواضع جيء به لغرض التأكيد والمبالغة أو التأكيد.

وما جاء في القرآن الكريم يؤكد ما وقع في الحديث ويدفع رأى من لا يحتج بالحديث، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (القروء قيل: الحيضات، وقيل الشهور التي تحيض فيها المرأة مدة الحيض، وقد قيل فيها أربعة أشهر على السعة) وقد أضيف ثلاثة إلى قروء، (وزن فُعُول مثل: حروق وبثوق) وهو كثرة، والقياس: أن يقال: ثلاثة أقراء، وهو صحيح في اللغة، وأقراء جمع قلة على اصطلاح العلماء، والنص القرآني لا يحتمل قراءة غير قروء، وجاء فيه تخفيف الهمزة: قروء.

ومن ثم فالقاعدة العامة خرجت عن النص القرآني ولا نقول خرج عنها النص؛ لأنه أولى بالإتباع ولا عدول عن الإلتباع عند صحة السماع^(١). وقد قاس العلماء على المشهور، والأبنية التي وافقت القياس أكثر مما خالفه، ويعول في القاعدة على الكثير دون تخطئة القليل، وتوجه القلة والكثرة على مقتضى المعنى.

- **حكم خبر لولا:** لولا تستخدم للدلالة على امتناع الشيء لوجود غيره، وتدخل على المبتدأ، ويكون الخبر بعدها محذوفاً - على المشهور - وجوباً، ويكون لها جواب لمعنى الشرط فيها، ويقترن الجواب إن كان مثبتاً باللام غالباً، وإن كان منفيّاً تجرد منها غالباً، ولا يقترن بها إن كان منفيّاً بلم، واللام في الجواب تفيد التوكيد. وقد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا فَاذْكُرُوا لِلَّهِ يَوْمَ تَرَوْهُ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠] والتقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم، وقد يخلو الجواب المثبت من اللام، وهو قليل.

(١) ارجع إلى: شواهد التوضيح لابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ص ٩٠.

ومن ذلك قول الشاعر:

لولا زهير جفاني كنت معذراً
ولم أكن جانحاً للسلم إن جتحو^(١)
وقد يقتزن الجواب المنفى بما باللام نحو قول الشاعر^(٢):

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما
أبقت نواهم لنا رُوحاً ولا جسداً

وقدر علماء العربية خبر "لولا" محذوفاً، على كل حال من أحواله أو موجود. وعد خبر لولا في الحذف الواجب، فقد أوجب العلماء حذفه وجوباً في مثل: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود: ٩١] وقدر ابن مالك حكم الحذف في خبر لولا، وقد يأتي خبر لولا على أحوال يحدد حال الإخبار عن المبتدأ، وهي:

- أن يخبر عن المبتدأ بكون غير مقيد؛ ليكون عاماً يستوجب حذف الخبر، ويقدر الخبر بعد لولا، بكون غير مقيد نحو: لولا زيد لزارنا عمرو، حذف الخبر وجوباً، وتقديره: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو.

فلم تتعين الحال في كل أحواله فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار، فالكون العام يوجب حذف خبر لولا.

- أن يخبر عن المبتدأ بكون مقيد ولا يدرك معناه إلا بذكره فيتعين إثبات الخبر دون حذفه؛ لأن الدلالة عنه محوجة إلى ذكره، ومن ذلك قول النبي ﷺ: "لو قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين" ^(٣)، وفي رواية حديث: "عهدهم بكفر". ثبت المبتدأ "قومك" بعد لولا، وثبت الخبر أيضاً ولم يحذف، وهو "حديثو عهد بكفر"، وهذا الموضع يستوجب ذكر الخبر والإخبار به لتحديد المراد، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ، لظن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوال لنقضت الكعبة.

(١) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ٥٥/٤، وشرح المفصل، ابن يعيش م ١٢٤/٤.

(٢) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ٥٥/٤، وشرح المفصل، ابن يعيش م ١٢٤/٤.

(٣) رواه البخاري، كتاب العلم، باب في ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه. وروى الترمذي: حديثو عهد بالجاهلية لهدمت الكعبة، ورواه النسائي.

وهو خلاف المقصود من المعنى، فقربهم من الكفر منعه من فعل ما يقتضى عمله وهو إعادة بناء الكعبة على بناء إبراهيم الذي غيره المشركون، وهم يعيدون بناء الكعبة بعد أن هدمها السيل، وتقدير الخبر محذوفاً يحتمل أحوالاً أخرى غير معينة، ومنها بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، ومفارقتهم الكفر وبعد زمنه عنه لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على البناء الذي أمر الله به تعالى إبراهيم، فحدد الحال التي هي سبب امتناعه عن الهدم، ومن ثم قام عبد الله بن الزبير رضي الله عنه بنقض البناء في خلافته وأعادته على قواعد إبراهيم عليه السلام، فتكلم فيه بعض الجاهل وطعنوا في صنعه^(١)، وأعادها الحجاج على ما كانت عليه قبل أن ينقضها بن الزبير رضي الله عنه ولم يبلغه حديث النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ الحديث الخليفة عبد الملك بن مروان رحمه الله تعالى، قال: لو بلغني قبل أن ينقضها الحجاج لأبقيت على بناء بن الزبير رضي الله عنه، وخشى أن يعيدها على بناء ابن الزبير أن يتكلم فيه رجال الفتن^(٢).

وروى أن عبد الرحمن بن الحارث قال لأبي هريرة رضي الله عنه "إني ذاكرك أمراً، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك" ^(٣). فمروان مبتدأ وتعين ذكر الخبر "أقسم عليّ فيه" ففقد الخبر؛ لأنه لا يدرك معناه إلا بذكره. وقد ثبت الخبر الذي يتعين ذكره بعد لولا في كلام العرب، ومنها قول الشاعر^(٤):

لولا زهير جفاني كنت منتصراً ولم أكن جانحاً للسلم إن جنحوا
 خبر "لولا" جفاني. ومثله:
 لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه يوماً ولا نابه وهن ولا حذر

(١) فتح الباري، دار التقوى ج١ - ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) تاريخ الطبري ج٥ / ٦٢٢، ١٩٥.

(٣) رواه البخاري، كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنباً.

(٤) شواهد التوضيح ص ٦٦ ولا يعرف للبيتين قائل.

نأى خبر لولا.

- أن يخبر عن المبتدأ بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، فيجوز ذكره أو حذفه عند فهمه من سياق الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود: ٩١] أي ولولا رهطك ينصرونك أو يمنعونك منا أو يغضبون لرجمناك، ومن ثم فقد جاء التعقيب: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [هود: ٩٢].

ومنه قول أبي العلاء المعري في وصف السيف^(١):

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

أثبت الخبر، ويجوز حذفه، والمعنى: ولو الغمد يمسكه لظهر سيلانه. وقد رد ابن مالك على النحويين الذين خطأوا أبا العلاء: فقال فيمن خطأه "وهو بالخطأ أولى" ^(٢). ويتبين من ذلك أن الحذف في خبر لولا ليس عاماً، بل يحذف فيما يجوز الإخبار عنه بكون غير مقيد، نحو: لولا زيد، لزارنا عمرو. أي: لولا زيد - على كل حال من أحواله - لزارنا عمرو. فكل أحوال زيد احتمال واحد منها منعت من زيارة عمرو لنا، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فوجب الحذف للعموم والاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

وإن كان الخبر معلوماً أو يفهم من الكلام عند حذف جاز الإثبات وعدمه، نحو: لولا أخو زيد ينصره لغلب، ولولا قريب فلان يدفع عنه لأقيل. يجوز الإثبات أو الحذف، ولكن إن تعين تحديد الخبر لالتباسه عند الحذف بغيره لزم ذكره في الكلام نحو: لولا زوجي غائب لحجبت. فغياب الزوج يستلزم عدم خروجها لغير ضرورة إلا بإذنه وإن كان الخروج للعبادة.

(١) شروح سقَط الزُّنْد، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، القسم الأول ص ١٠٤، والمعنى: سيفك قهابه

السيف، ولولا الغمد يمسك السيف لسال من فرط خوفه من سيفك مثلما قهباك الرجال في المعارك

(٢) شواهد التوضيح ص ٦٧.

ولا يحتمل الخبر كل الأحوال فكل أحوال الإخبار عن الزوج لا تستوجب امتناعها عن الحج، خلافاً لقولنا: لولا الأعداء لزررتك. فهم أن الإخبار عن المبتدأ يكون مقيداً بمانع الإضرار به، فوجب الحذف لعدم الحاجة إليه.

- **حكم المستثنى بعد إلا:** حكم المستثنى بعد " إلا " من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكماً معناه بما بعده^(١) نحو: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧] المتقين: مستثنى مفرد. ونحو قوله ﷺ: ﴿إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الحجر: ٥٩، ٦٠] (امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين): مستثنى مكمل معناه بما بعده. وحق هذا النوع من الاستثناء النصب عند معظم النحويين، وهذا الحكم عام في كل نظير، وقد بحث ابن مالك هذا الحكم فوجد شواهد في العربية صحيحة جاء فيها الرفع، فليس النصب فيها مطرداً.

وجاء الرفع في قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١] رفعت امرأته على الابتداء، والجملة بعده خبره، ولا يجوز أن يكون الرفع في " امرأته " على أنها بدل من " أحد "؛ لأنها لم تسر معه فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودل النصب على أنها لم تسر معه فاستثنيت منه، فالنصب قد أخرجها من أهله الذين أمر أن يسرى بهم.

وبمثل هذا تأول القراء قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، برفع قليل أي: إلا قليل منهم لم يشربوا، وجعل منها ابن خروف قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٤، ٢٣]^(٢).

(١) ارجع إلى: شرح بن عقيل ج ٢ - ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) شواهد التوضيح والصریح ص ٤٣.

وروى أبو هريرة رضى الله عنه ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: " كل أمتى معافى إلا المجاهرون " (١).

وروى عنه ﷺ: " ولا تدري نفس بأى أرض تموت إلا الله " (٢). أى: لكن الله يعلم بأى أرض تموت كل نفس. ومنها قول عبد الله بن أبى قتادة رضى الله عنه: " أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم " (٣).

وروى عن النبي ﷺ قال: " ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرءون من الخنا " (٤). ومن أمثلة سيبويه: " لأفعلن كذا إلا جلّه أن أفعل كذا " (٥).

وقد وقع في بعض الشعر ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه، ومن ذلك قول الأخطل (٦):

وبالصرّيمة منهم منزلٌ خلّقُ عافٍ تغيرَ إلا التّوى والوتدُ

الشاهد: " تغير (أى المنزل) إلا التّوى والوتد "، فالكلام مثبت إذا لم يتقدمه نفى ولا شبهة، وهو تام، وقد تقدم ذكر المستثنى منه (الضمير العائد على المنزل) وحق المستثنى أن ينتصب، ولكنه رفع في قول الشاعر، وقد تأوله بعض النحويين أنه بدل من الضمير المستتر في تغير.

ورأى بعضهم أن ظاهر الإثبات في البيت غير مراعى ولا ملتفت إليه، فالكلام المراد به النفى، لأن معنى " تغير " لم يبق على حاله، فالمراد: لم يبق

(١) رواه البخارى، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه عن أبي هريرة (متفق عليه).

(٢) البخارى، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً).

(٣) رواه البخارى، كتاب جزاء الصيد، باب لا يشر الخرم إلى الصيد لكى يصطاد الحلال.

(٤) نقله ابن مالك عن جامع الأسانيد، وهو ضعيف، والخنا: الفحش، وقد ذكرنا الأحاديث التى ضعفها العلماء على أنها أمثلة لغوية وليست بشواهد.

(٥) شواهد التوضيح ص ٤٣. نفسه.

(٦) شرح ابن عقيل ج ٢/ ٢١٠ الهامش. التوى: مجرى يخفر حول الخيمة أو الخباء.

على حاله إلا التوى والوتد، فرفع التوى على أنه بدل، والأرجح أن ينصب على الاستثناء، والرفع جائز، وهو قليل. ومن ذلك قول الشاعر^(١):

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدُّبُورُ

الكلام موجب وحقه أن ينصب الصبا، ولكن الشاعر رفعه على أنه بدل على مذهب بعض النحويين، وقيل إن سياق المعنى حمل على معنى النص فالمعنى: لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور، فيجوز رفعه، وحقه النصب، لأنه مثبت وتام. والرفع فيها-على مذهب ابن مالك-على الابتداء فى البيتين، والمعنى: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه.

- **حكم تعريف المبتدأ:** الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفاً للابتداء به والإخبار عنه إذا لا فائدة من الإخبار عن غير معين فى الكلام، والغرض فى الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، ومن ثم يجب أن يكون المبتدأ معرفة غير مبهم فقولنا: رجل قائم، فيه إطلاق دون تعيين^(٢).

وأجاز بعض العلماء الابتداء بالنكرة فى مواضع مخصوصة لفائدة من المعنى، مما ليس فيه تعمية، ويعين فى اللفظ للعلم به أو لدلالة السياق عليه^(٣). فيجوز الابتداء بالنكرة: طلباً لفائدة دلالية وما خلا من الفائدة لا يجوز الابتداء به نحو: رجل تكلم، و غلام احتلم، وامرأة حاضت، هذه الأمثلة خلُو من الفائدة، فالرجل يتكلم والغلام يحتلم والمرأة تحيض، فليس فى التكرار فائدة، فإن تحصلت الفائدة من التكرار جاز الابتداء بنكرة، فكل مبتدأ نكرة اقترنت به قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء به على الإطلاق^(٤).

(١) شرح التوضيح والتصحيح ص ٤٣، ضائع: هالك، أقربون: أصله: أقربوه له سقطت النون للإضافة، ابن الصبا: الصغر والحدأة

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش ج ١/١٦٦.

(٣) ذكر ابن عقيل المواضع التى وقع المبتدأ فيها نكرة، وقال: " وقد أنى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً " وقد ذكر الحق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد بعضاً منها، و اختلاف العدد فيها يرجع إلى أن بعضهم جعل الفروع فى المواضع

الرئيسة. شرح ابن عقيل ج ١/٢٢٤ وما بعدها وص ٢٢٧.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٥.

وقد جاء المبتدأ نكرة محضة في المواضع الآتية:

* إذا وقع بعد إذا " المُفَاجَأَة " كقول الأزرقي بن قيس رحمه الله: " إذا رجل يصلى " (١). ومثله: " دخل النبي ﷺ: فإذا حبل ممدود " (٢) ومنه قول الشاعر (٣):

حسبتك فى الوغى مردى حروب إذا خورّ لديق فقلتُ سُحْقاً
* إذا وقع بعد واو الحال كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكَ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(وطائفة قد أهتمهم أنفسهم) الواو واو الحال وطائفة مبتدأ، نكرة. وكقول عائشة رضى الله عنها: " ودخل رسول الله ﷺ، وبرمة على النار " (٤). وبرمة على النار: الواو واو الحال، وبرمة مبتدأ، وعلى النار شبه جملة خبر. ومنه قول الشاعر (٥):

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ
والشاهد فيه: ونجم قد أضاء: حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لأنه مسبوق بواو الحال. وأجاز بعض العلماء أن لا تسبق النكرة بواو الحال فى الجملة الحالية، كقول شاعر الحماسة فى الضأن (٦):

(١) رواه البخارى، فى كتاب العمل فى الصلاة، باب إذا انفطت الدابة فى الصلاة. الأزرقي بن قيس من التابعين، والرجل الذى

ذكره أبو برزة الأسلمى رضى الله عنه. وجاء فى رواية: إذ جاء رجل.

(٢) رواه البخارى، كتاب التهجد، باب ما يكره من التشديد فى العبادة. وفتح البارى ج ٣/٤٣ و رواه مسلم.

(٣) شواهد التوضيح والصحيح ص ٥٤ وقال البيت مجهول. ومردى حروب: المردى حجر يرمى به، وأطلق على الرجل الشجاع يرمى فيها، الوغى أصله الصوت، وصوت النحل والبعوض وغيرها إذا اجتمعت، وأطلق على الأصوات فى الحروب، وغمغمة الأبطال فى حومة الحرب، ثم صار عاماً فأطلق على الحرب عامة: الوغى.

(٤) رواه البخارى، كتاب النكاح، باب الحرة تحت العبد.

(٥) شرح ابن عقيل ج ١/٢٢١ ولا يعرف له قائل. وشواهد التوضيح والصحيح ص ٤٦، ولم ينسبه ابن مالك إلى قائل.

وسرى: من السرى، وهو السير ليلاً. محيىك: وجهك. شارق: اسم فاعل من شرق يشرق شرقاً. والمراد كل كوكب طالع.

(٦) شرح ديوان الحماسة للتبريزي، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ج ٤/١٣٠، وأرجع إلى شرح الشافعية ج ١/١٦٧.

الذنب يطرُقها فى الدهر واحدةً وكل يوم ترانى مُدِيّة بيدى

الشاهد جملة " مدية بيدى " جملة حالية غير مسبوقة بواو الحال، ومدية مبتدأ مع كونه نكرة.

* أن تكون عامة نحو: ﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]. كل له قانتون: كل مبتدأ نكرة يفيد الشمول والعموم، و﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣] و ﴿وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٩].

وقد عدد الله تعالى بعض أسماء الأنبياء ثم قال: ﴿كُلُّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام: ٨٥] لتفيد عموم الصلاح فيهم عليهم السلام، ومثلها: ﴿كُلُّ مِّنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٥]. وذلك بعد أن عدد بعضاً منهم، وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦] و﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [النور: ٤١] وذلك بعد أن ذكر أن كل شىء يسبح بحمد الله تعالى، والأصل: كلهم أو كل ما سبق ذكره.

وكل تلزمها الإضافة إلا فى المواضع التى تفيد التعميم أو فى موضع أتت فيه بعد أشياء ذكرت فجىء بها غير مضافة للتعميم وللاستغناء عن الإضافة بما سبق ذكره.

* أن تسبق باستفهام، على أن يكون حرف الاستفهام الهمزة، وأن يكون بعده " أم " نحو: أصدىق عندك أم غريب؟، وهذا كثير فى كلام الناس نحو: أرجل عندك أم امرأة؟. ويجوز الاستفهام بغير الهمزة وأن لا يتبع ب" أم " نحو: هل غريب فيكم؟. وقد سوغ الاستفهام الابتداء بالنكرة؛ لأن الاستفهام إما إنكاراً وإما حقيقياً، والاستفهام الإنكارى بمعنى حرف النفى نحو: أشجاع فيكم؟، وتقدم حرف النفى على النكرة يجعلها عامة، وعموم النكرة عند التحقيق يسوغ الابتداء بها، فيجوز الابتداء بالنكرة إن دلت على كون عام.

والممنوع أن تدل على مبهم غير معين، ولا مانع من تعميم الحكم في أفراد النوع، فأشبهه العموم.

وقد أجاز العلماء الابتداء بالنكرة التي تدل على ما يشبه العموم، وذلك فيما عم الحكم فيه أفراد النوع، إذ الممنوع الحكم بالإخبار عنها على فرد مبهم غير معين.

وجواز الاستفهام بغير الهمزة فيه توسعة على المتكلم ليختار من وجوه الكلام ما يشاء، ومن حروف الاستفهام ما يسوغ له دقة التعبير عن مقصده. * أن تكون النكرة موصوفة بوصف يسوغ الابتداء بالنكرة، فيكون مخصصاً للنكرة نحو: ﴿كُلٌّ فِي فَالِكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] وكل يجري لأجل مسمى، ونحو رجل من الكرام عندنا.

ولا يجوز أن يكون الوصف غير مخصص للنكرة نحو: رجل من الناس عندنا، فالوصف بـ " من الكرام " خصص صفة الرجل وميزته عن غيره من البخلاء و " من الناس " وصف عام.

والوصف في المثالين السابقين لفظي، وهنالك وصف تقديرى نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. والتقدير: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وهو قوله: (يغشى النعاس طائفة منكم). فحذف " من غيركم " للعلم بها.

وهنالك نوع ثابت يعرف بالوصف المعنوي، وهو الذي استغنى عنه المتكلم؛ لأن صيغة النكرة تدل عليه، كأن يكون المبتدأ النكرة مصغراً نحو: رجيل عندنا. والتقدير: رجل صغير أو حقير، فأغنى التصغير أو التحقير عن الوصف اللفظي وهو مقدر في المعنى، فالتصغير يدل على التقليل والتحقيق والتدليل والتقريب والتحبب والتودد^(١)، ويغنى بناؤه المصغر عن الوصف.

(١) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ١/ ٢١٨، ٢١٩.

* أن تكون النكرة دالة على التعجب مثل " ما " التعجبية في نحو: ما أحسن زيدا. ما: نكرة، وقد سوغ الابتداء بها دلالتها على أن المعنى: شيء عظيم حسن زيدا. فزيداً منصوب بأفعل التفضيل، والفاعل ضمير عائد على " ما " التي تدل على " مبهم "، وتقديره " شيء عظيم ".

* أن تكون النكرة مضافة نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥].
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨]، ونحو: مال صدقة خير، وعمل بر فيه أجر.

* أن تكون بعد كم الخبرية نحو قول الفرزدق يهجو جريراً^(١):
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري
* أن تكون النكرة معطوفة على معرفة، نحو: زيد ورجل قائمان.
* أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: إن ذهبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِى الرِّبَاطِ "، وروى: " إن هلكَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِى الرِّبَاطِ " ^(٢). عير: مبتدأ وقع بعد فاء الجزاء.
* المبتدأ المعطوف على نكرة: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿طَاعَةَ وَقَوْلٍ مَّعْرُوفٍ﴾ [محمد: ٢١]، والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما.
ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

عندى اضطبارٍ وشكوى عند فاتنتى فهل بأعجب من هذا امرؤ سَمِعَا

(١) الديوان ص ٣١٢، عمة مبتدأ جاء بعد كم الخبرية أو الاستفهامية في محل نصب ظرف متعلق بفعل حلبت أو مفعول عامله حلب، وخبره " عمة لك " شبه جملة. ويجوز في " كم " أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية، ويجوز في " عمة " الجر على أن " كم " خبرية في محل رفع، وخبره جملة حلبت على عشاري، أو عمة تمييز لكم الخبرية وتمييز كم مجرور، وعمة بالنصب على أن كم استفهامية، وتمييز كم الاستفهامية منصوب، وأما الرفع على أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله " حلب "، وعلى هذا فعمة مبتدأ. ارجع إلى شرح ابن عقيل ج ١/ ٢٢٦ فدعاء المرأة التي اعوج أصبعها من كثرة الحلب، وقيل التي أصيب قدمها لكثرة مشيها وراء الإبل، وأصل الفدع: زيع في القدم بينها وبين الساق. العشار: جمع عُشراء، وهى الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، قال تعالى: (وَإِذَا الْعُشَارُ عُطِلَتْ).

(٢) مجمع الأمثال للميداني، طبعة بولاق ج ١/ ٢٥ وجمهرة الأمثال للعسكري طبع بهامش مجمع الأمثال المطبعة الخيرية ج ١/ ٨١. وشرح ابن عقيل ج ١/ ٢٢٥، والعير: الحمار. والمثل يضرب لعدم اليأس لفقدان الشيء، والتماس الأمل في غيره.

(٣) شواهد التوضيح ص ٤٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٤، وروى لولا اضطبار.

ويجوز أن تكون الواو قبل شكوى واو الحال، وشكوى بعدها مبتدأ، والأرجح أن تكون الواو واو العطف وشكوى معطوفة على نكرة^(١).

* أن تكون النكرة عاملة في الإعراب فترفع ما بعدها نحو: ضَرَبَ الزيدان شديد. بتنون المصدر " ضرب " فانقطع عن الإضافة، والزيدان: فاعل. وتتصب نحو: عملٌ غداً خير. غداً ظرف منصوب بعد المصدر الذي يعمل عمل الفعل. وتجر في نحو قول النبي ﷺ: " خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة " ^(٢)، وهذه من نوع النكرة المضافة.

* أن يتقدم الخبر على المبتدأ النكرة، والتقديم هنا واجب، وذلك أن يكون الخبر جملة والمبتدأ نكرة نحو: قَصَدَكَ خادمه رجل. والأصل: رجل قَصَدَكَ خادمه. أو أن يكون ظرفاً نحو: فوق الحصن جندى. أو أن يكون شبه جملة نحو: لك فضل. ونحو: في البيت ضيف.

* أن يتقدم على النكرة نفى، وقد سوغ الابتداء بالنكرة؛ لأنه (النفى) يجعل النكرة عامة متناولة؛ لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي، والنفى يجعل النكرة عامة، نحو: ما صديق لنا^(٣).

* أن تكون النكرة شرطاً، فالابتداء بالشرط جائز؛ لكونه عاماً نحو: من يقيم معه.

* أن تكون جواباً للاستفهام نحو: رجل. جواب: من عندك؟ والأصل: عندى رجل.

* أن تكون دعاء نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٣٠]. و﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]، أو الدعاء عليه نحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

* أن تكون خلفاً من موصوف نحو: مؤمن خير من كافر، والأصل: عبد مؤمن خير من عبد كافر، فحذف عبد فصارت الصفة خلفاً له.

(١) شواهد التوضيح والصحيح ص ٤٦، ونصه:

فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

مق اصطبارى وشكوى من معذبتى

وقد اعتمدت رواية ابن هشام لوضوحها.

(٢) رواه البخارى، كتاب الإيمان، رقم ٤٦.

(٣) ارجع الى: شرح بن عقيل ج ١/ ٢١٧ الحاشية.

* أن يقصد بها التنويع نحو قولنا: يوم لك ويوم عليك، ومن ذلك قول امرئ القيس^(١):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لِبَسْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ

فثوب مبتدأ، وثوب الثانية مبتدأ أيضاً وخبرهما ما بعدهما: لبست و أجز .

* أن تكون في معنى المحصور نحو: شرُّ أهرَّ ذا ناب^(٢). أى ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرَّ. أى أخافه وهو شجاع. ونحو: شئ جاء بك. أى: ما جاء بك إلَّا شئ. ويجوز الابتداء بالنكرة على تقدير وصف محذوف، والأصل: شرَّ عظيم أهرَّ ذا ناب. وشئ عظيم جاء بك. وهناك مواضع أخرى لم يذكرها القدماء في هذا الموضع، وقد وقع فيها المبتدأ نكرة ومنها:

* اسم " لا " النافية للجنس نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. فلا يكون اسمها وخبرها إلَّا نكرتين، فلا تعمل في المعرفة؛ لأن النفي فيها عام، وهذا شرط عملها في المبتدأ الذي يتصل بها^(٣).

* اسم " لا " التي تعمل عمل ليس، ويشترط فيه أن يكون نكرة، وهذا شرط في خبرها أيضاً نحو: لا رجلٌ أفضل منك، ونحو: لا شئٌ على الأرض باقياً^(٤).

* المبتدأ المجرور برَبٍّ ظاهرة أو مضمرة نحو: ربَّ عملٍ ينفع، قال امرؤ القيس^(٥): أَلَا رَبَّ خَصْمٍ فِيكَ أَلْوَى رَدَدْتَهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعْدَالِهِ غَيْرِ مُؤْتَلٍ
أى: شديد الخصومة فيك لامننى على إفراط حبى لك، فجر خصم برَبٍّ، وقد تنوب الواو عن رب مثل قوله أيضاً^(٦):

(١) الديوان ص ٧٠، ورواية الديوان: فلما دنوتُ تسديتها فتوباً نسيتُ وثوباً أجراً

وتسدى: علا وركب، والشاهد برواية ابن مالك.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٢٢١/١. وارجع إلى شرح الشافعية ج ١٦٧/١.

(٣) ارجع إلى: شرح ابن عقيل ج ٦/٢. وقد ذكرها ابن عقيل في باب الحروف النواسخ ولم يذكر في حديثه عن الابتداء بالنكرة.

(٤) شرح ابن عقيل ج ٣١٣/١. وشرح المفصل م ٢٠٥/١.

(٥) الديوان ص ١١٦.

(٦) الديوان ص ١١٧، شرح المعلقات، للزوزني، معلقة امرئ القيس ص ٢٦.

وليلِ كموج البحر أرخى سدوله
على بأنواع الهموم ليبتلى
وقال الأعشى ميمون بن جندل^(١):

وقصيدة تأتي الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها ؟
الواو واو رب المحذوفة وقصيدة مبتدأ نكرة مجرور بواو رب لفظاً مرفوع
محللاً.

* المبتدأ بعد " من " الاستغرافية، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾[آل عمران: ٦٢]^(٢).

* المبتدأ بعد " لا " التبرئة، كما في قول العرب: " لا خير بخير بعده النار".

* المبتدأ بعد لولا، ويجوز أن يكون نكرة، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):
لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة
لما استقلت مطاياهن للظعن
أى: لولا صبر أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل ما يحبه
ويعطف عليه، والشاهد وقوع اصطبار نكرة بعد لولا، وهذا جائز.
ومجىء المبتدأ نكرة فى هذه المواضع جاء لمعنى، فيمتنع تنكيره لغير
الدلالة على معنى مخصوص من التكرير.

- **حكم إعراب المثني وجمع المذكر السالم:** القاعدة العامة فى المثنى أن
يرفع بالألف وأن ينصب ويجر بالياء والرفع فى جمع المذكر السالم بالواو
والنصب والجر بالياء. وقد خالف هذه القاعدة المشهورة بعض شواهد العربية
الصحيحة، وأشهرها قوله تعالى على قراءة أبى عمرو بن العلاء: ﴿إِنْ هَٰذَا
لَسَاحِرٌ رَّانٌ﴾[طه: ٦٣] القراءة بتشديد إن بعد القول " قالو: إن... " وهذان بالألف،

(١) ديوان الأعشى ص ١٤٤، وفيه: وغريبة تأتي الملوك حكمة.

(٢) ارجع إلى: شذور الذهب ص ١٤٦، رقم ٦٨. وقطر الندى رقم ٢٢.

(٣) شرح ابن عقيل ج ١/ ٢٢٤ وشواهد التوضيح لابن مالك ص ٤٦ ولا يعرف له قائل، وأودى: هلك، المقة: الخبة، والناء فى آخره بدل الواو والمحذوفة فى فاتحه الأصل ومق، استقلت: فحقت، وهمت بالسير. الطعن: الرحيل والسفر.

وفيها أوجه:

أحدها: - أن الألف هنا علامة التنثية في كل حال، وهي لغة لبنى الحارث، وقيل لكنانة، وأن " هذان " تنصب بحركة أصلية^(١) وهي الفتحة.

والثاني: - أن " إن " فيها ضمير الشأن محذوف، وما بعدها مبتدأ وخبره لساحران، والجملة خبر ضمير الشأن المحذوف.

الثالث: - أن " إن " بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

والوجهان الثانى والثالث ضعيفان من أجل اللام التى فى الخبر، ورأى الزجاج أن المبتدأ محذوف فى لسحران، والتقدير: لهما ساحران.

وقد رجح العكبرى الوجه الأول^(٢)، وقيل إن أبا عمرو بن العلاء قرأ " إن " هذين لساحران " وهذه الرواية ضعيفة. وهذه القراءة موافقة للإعراب، ولكنها تخالف رسم المصحف الذى لا يحتمل إلا شكلاً واحداً، وقرأ الزهرى والخليل بن أحمد والمفضل وأبان وابن محيصن وابن كثير وعاصم فى رواية حفص: **إِنْ هَٰذَا**، بتخفيف " **إِنْ** " " لساحران ". وابن كثير يشدد نون " هذان "، وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ومن مخالفة الإعراب، ويكون معناه: ما هذان إلا ساحران. وقرأ المدنيون والكوفيون بتشديد " **إِنْ** " و " لساحران " فوافقوا المصحف وخالفوا الإعراب. وروى عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ: **إِنْ هَٰذَا** إلا ساحران "، وذكرها الكسائى فى قراءة عبد الله " **إِنْ هَٰذَا** ساحران " بغير لام، وقال الفراء فى حرف أبى: " **إِنْ** **ذَا** إلا ساحران " ^(٣)، والمشهور

(١) شرح المفصل م ٢٠٨٦/٢ قرأ ابن كثير وحفص إن بالتخفيف، وقيل إن أبا عمرو بن العلاء قرأ (إن هذين لساحران) بتشديد النون والياء فى هذين وهى رواية ضعيفة، وقرأ الباقر بتشديد النون والألف فى " هذان " والتخفيف فى قراءة ابن كثير وحفص على أن " إن " المخففة من الثقيلة، ودخلت اللام فرقاً بينها وبين النافية وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل، وقيل إن المخففة بمعنى " ما " النافية، والتقدير: ما هذان إلا ساحران، وقد أنكر غيرهم مجيء اللام بعد إلا، وأمثلة الأقوال أنما على لغة بنى الحارث الذين يلزمون المثنى الألف على كل حال.

(٢) البيان فى إعراب القرآن ص ٨٩٤ ، ٨٩٥.

(٣) تفسير القرطبي، ط التوفيقية ج ١١ / ١٨٤. وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث ص

فيها تخفيف " إِنْ ": (إِنَّ هَذَانِ لَسِحْرَانِ). وقد قيل: هي مخففة من الثقيلة، وهو ضعيف أيضاً، وقيل هي بمعنى " ما " واللام بمعنى " إلا " ^(١).

وقد اختلف العلماء في وجوه هذه القراءات، وبعضهم رأى أن إجراء الإعراب فيها أولى من جعلها لغة، قال أبو عمرو بن العلاء: إنى لأستحي من الله تعالى أن أقرأ: " إِنْ هَذَانِ "، فقد كان يرى إجراء الإعراب فيها، وهذه الرواية عنه فيها نظر ومراجعة لما عرف عنه من ورع وصلاح، وقد ضعفها بعض العلماء لمخالفتها القراءة المشهورة، وبعض العلماء تعصب للقياس المشهور فأجرى الإعراب فيها، وقد غالى بعضهم فرأى أنها خطأ تعصباً للإعراب، وهذه الروايات تستوجب التحقيق في صحتها، والخطأ لا يعنى ضد الصواب بل المراد مخالفة المشهور، فهي لغة بنى الحارث بن كعب وزبيد وختعم وكنانة بن زيد يجعلون رفع الاثنين ونصبه وخفضه بالألف، يقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ويقولون: كسرت يداه وركبت علاه بمعنى: يديه وعليه.

ورأى أبو جعفر النحاس أن حمل قراءة " إِنْ هَذَانِ لَسِحْرَانِ " على لغة العرب الذين يلزمون المثنى والجمع السالم لفظاً واحداً أحسن ما حملت عليه الآية؛ لأنها لهجة معروفة، وقد حكاها من يرتضى بعلمه وأمانته، ومنهم أبو زيد الأنصاري الذي يقول: إذا قال سيبويه حدثني من أثق به، فإنما يعنيني، وأبو الخطاب الأخفش، وهو رئيس من رؤساء اللغة، والكسائي والفراء، كلهم قالوا هذه على لغة بنى الحارث بن كعب، وحكى أبو عبيدة معمر بن المثنى عن أبي الخطاب أن هذه لغة بنى كنانة، وحكى غيره أنها لغة خثعم ^(٢)، والاختلاف يعنى سماعها في تلك القبائل وشيوعها فيها. وهنالك ألفاظ شابهت آية (إِنَّ هَذَانِ لَسِحْرَانِ) في اللفظ، ومن ذلك: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [النساء: ١٦٢]. ثم

(١) البيان في إعراب القرآن ج ٢/ ٨٩٥، ومعاني القرآن ج ٢/ ١٨٣.

(٢) ارجع إلى: القرطبي ج ١١/ ١٨٥. وشرح المفصل م ٢/ ٨٦.

قال تعالى: (والمقيمين). فى قراءة قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُوْتِيْهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا﴾ [النساء: ١٦٢] (١).

وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة: " والمقيمين " . على العطف، وفى قراءة أبى: " والمقيمين " . وقد ذهب سيبويه إلى أنه انتصب على التعظيم. وقد رأى أبو جعفر النحاس أنه أصح ما قيل فى المقيمين، وقال الكسائى: (والمقيمين) معطوف على " ما "، وهذا رأى بعيد؛ لأن المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين، وهذا غير مقبول. وقيل: المؤتون رفع على الابتداء أو مرفوع بإضمار مبتدأ أى: هم المؤتون الزكاة، وقيل المقيمين عطف على الكاف فى " قبلك " أى: من قبلك ومن قبل المقيمين، وقيل المقيمين معطوف على الكاف فى " إليك "، وهى وجوه ضعيفة؛ لأن فيها عطف مظهر على مضمّر مخفوض. وروى أن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن قوله تعالى: (إن هذان لساحران). وقوله: (والصابئون)، فقالت: " يا ابن أخى الكتاب أخطئوا "، وهو حديث ضعيف جداً (٢). والوضع فيه ظاهرة.

وقال أبان بن عثمان: كان الكاتب يملئ عليه، فيكتب: (لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون) ثم قال له ما أكتب؟ فقيل له: اكتب: (والمقيمين الصلاة) فمن ثم وقع هذا. قال القشيري: وهذا المسلك باطل؛ لأن الذين جمعوا الكتاب

(١) القرطى ج ١٣/٦.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبرى، وفى إسناده محمد بن حديد، وهو متهم بالكذب، وارجع إلى تفسير الطبرى ج ١٨/٦، والقرطى ج ١٣، ١٤/٦. وقد أثارنى تخريج الحديث فى تفسير الطبرى، فقد ذكر المحققون فيه وهم هان الحاج وعماد زكى البارودى وغيرى سعيد أن الحديث إسناده صحيح " إلا أنى لم أقف له على تخريجه على أحد المصنفات المشهورة، ولا أعلم علة عدم ذكرهم له فى مصنفاتهم رغم صحة إسناده إلا غرابة منه " الطبرى ج ٢٨/٦، وقال عماد البارودى وغيرى سعيد فى تخريج الحديث فى القرطى ج ١٤/٦ " فى إسناده محمد بن حديد، متهم بالكذب "، وأرى أن الأحاديث المروية التى تخطئ رسم القرآن وخطأ الكاتب لا يعتد بها فيها نظر، لأن القرآن الكريم نقل شفاهة فلا يعقل مخالفة الرسم حفظ الحفاظ.

كانوا قدوة، فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل، والقول الذى نسب إلى أبان بن عثمان مردود، وليس له ما يدعمه. والمرجح مذهب سيبويه أن النصب وقع للتعظيم، وهذا مذهب الخليل أيضاً^(١) وغيرهما من العلماء. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

قيل: " الصابئون " معطوف على المضمر فى " هادوا " فى قول الكسائى والأخفش، وقد ضعف هذا رأى ابن النحاس؛ لأنه عطف على المضمر، وأن العطف يدخل الصابئين فى اليهود وليسوا منهم. والأرجح أن الرفع على تقدير: والصابئون والنصارى كذلك، فالرفع على الابتداء، وشاهد ذلك قول ضابئ البرجُمى^(٢):

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فإنى وقيار بها لغريب
أى: فإنى بها وقيار كذلك لغريب.

وقيل: إن بمعنى " نعم " فالصابئون مرفوع بالابتداء وحذف الخبر لدلالة الثانى عليه^(٣). ومن الشواهد التى تؤكد هذه الظاهرة قول أم رومان وهى أم عائشة رضى الله عنها: " بينما أنا مع عائشة جالستان " ^(٤). جالستان: حال، وحقه النصب بالياء فى القياس، على اللغة المشهورة، ولكنه جاء على لغة بنى الحارث بن كعب ورأى أن " مع " بمعنى الواو و " جالستان " خبر. ومن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه لأبى جهل: " أنت أبا جهل " ^(٥). والقياس " أبو جهل " بالرفع بالواو: وروى بالرفع: أنت أبو جهل وأنت أبو جهل، وفقلت: ابو جهل،

(١) ارجع إلى: القرطبي ج ٦ / ١٣ ، ١٤ .

(٢) الشعر والشعراء ص ٣٥١ ، وسر صناعة الإعراب ج ١ / ٣٢٤ .

(٣) القرطبي ج ٦ / ٢١٦ . وقيل إن معنى نعم فى (إن هذان لساحران)، والأرجح أن اسم إن محذوف تقديره: إنهما هذان ساحران.

(٤) رواه البخارى فى كتاب الأنبياء ، باب قول الله تعالى: (لقد كان فى يوسف وإخوته آيات للسائلين)، وفتح البارى ج ٦ / ٤٦٦ .

(٥) البخارى، كتاب المغازى، باب قتل أبى جهل. وروى بالواو: أنت أبو جهل.

وهذا يؤكد أن النداء مضمّر فى: أنت، يا أبا جهل. ومنها قول الصحابى: "ففرّقنا اثنا عشر" ^(١). واثنتان تنصب بالياء، واثنا عشر حال من الضمير "نا" المفعول به، وجاء بالألف على لغة بنى الحارث، وقد تلزم الحكاية نحو: الاثنا عشرية: (فرقة من الشيعة)، والحديث فى رواية مسلم: "اثنى عشر" بالياء، وقيل اثنا عشر مرفوع بالابتداء، وخبره: ع كل رجل، ويجوز أن تكون خبر أى: نحن اثنا عشر.

وروى أن النبى ﷺ قال: "إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان" وروى بالنصب ^(٢). ومثله:

وأنشد الفراء لرجل من بنى أسد، وقال ما رأيت أفصح منه ^(٣):
فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعاً لناباه الشجاع لصمماً
 والشاهد: لناباه؛ جاء بالمتنى، والقياس: لنابيه. وقال الشاعر ^(٤):
تزود منا بين أذناه ضربةً دعتة إلى هابى التراب عقيم
 الشاهد: بين أذناه، والقياس: أذنيه، وهذا قليل لا يقاس عليه وشذ عن المشهور.

وقد شاعت فى تلك القبائل الإبقاء على اللفظ قبل الإضافة نحو: علاه بمعنى عليه، وقيل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٦] أدرى فعل ماض من دريت، والمعنى: لو شاء الله لما أعلمكم بالقرآن ^(٥).

(١) رواه البخارى، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل. وفتح البارى ٦/٦٧٢.

(٢) صحيح عن عمر رضي الله عنه فى جامع المسانيد، وروى: وهاتين الكعبتين عن ابن مسعود فى الأدب المفرد رقم ٩٦٣/١٢٧٠، ورواه أحمد عن عبد الله بن مسعود رقم: ٤٢٥١.

(٣) ارجع إلى: القرطبي ج ١١/١٨٤. وشرح المفصل م ٨٦/٢. والبيت للمتلهم الديوان ص ٣٤، والحيوان للجاحظ ٢٦٣/٤.

(٤) شرح المفصل م ٨٦/٢.

(٥) البيان للعكرى ج ٢/٦٦٨. والقرطبي ج ١/١٨٤.

ومنها قول الشاعر^(١) :

طاروا عَلَاهُنْ فَشُلْ عَلَاهَا واشدُّدْ بِمَثْنَى حَقْبٍ حَقَّوَاهَا
إن أباهَا وأبَا أبَاهَا قد بلغَا فِي المجد غَايَتَاهَا

والقياس: عليهن وعليها وحقوقها، وهذا نادر في العربية ولا يقاس عليه والأصل إجراء الإعراب بالحروف في المثني والجمع السالم.

- **حكم اقتران خبر أفعال المقاربة بـ " أن "**: أفعال المقاربة ناسخة للابتداء، ويراد بها كاد وأخواتها: كاد، وكرب، وأوشك، وعسى، وحرى، واخلولق، وجعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ. وقد أطلق عليها أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة، فالأفعال التي تدل على المقاربة: كاد وكرب وأوشك فقط، وعسى وحرى واخلولق تدل على الرجاء، وجعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ تدل على الإنشاء، فأطلق عليها مجازاً أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض، وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويكون الخبر لها في موضع نصب؛ لأن الخبر يكون مضارعاً، وندر مجيئه بعد عسى وكاد اسماً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية بغير المضارع^(٢).

والمشهور في خبر أفعال المقاربة أن يكون مضارعاً في موضع نصب خبر، نحو: كاد زيد يقوم، وندر مجيئه اسماً أو ظرفاً أو جملة أو شبه جملة، ومن ذلك قول تأبط شراً^(٣):

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كَدْتُ آثِبَا وكم مثلها فارقَتْهَا وهى تَصْفُرِ

(١) ديوان رؤبة ص ١٦٥، وشرح المفصل م ١٠٤/١، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٨، والمعنى: ارتفعوا على إبلهم فارفع عليها، والحقب: جبل يشد به الرجل إلى بطن البعير مما يلي ثيله، أى ذكره، كى يجتذبه التصدير، ومنه: أحقبت البعير، وشال: ارتفع.

(٢) ارجع إلى: شرح ابن عقيل، مكتبة التراث ج ١/٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦.

(٣) شرح التبريزى لديوان الحماسة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ج ١/٨٥. وتأبط شراً: ثابت بن جابر بن سفيان. والمعنى أن قبيلة فهم بن عمرو بن قيس عيلان تأسفت وتحزنت على إفلاتي منها، وقد ظنوا أنهم قدروا على، وارجع إلى شرح ابن عقيل ج ١/٨٥.

الشاهد: " ما كدت آتياً "، آتياً خبر كاد وهو اسم. والمشهور فى الخبر المضارع أن يقترن خبر عسى بـ " أن " كثيراً، ويجرد خبرها منها قليلاً، والمشهور إثبات أنه فى النص القرآنى قال تعالى: ﴿فَعَسَى اللّٰهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]. و﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

واقتران الفعل فى خبر عسى بأن يفيد تأكيد المعنى ويزيده فضل تحقيق وقوة^(١)، وما ورد فى تجرد خبر عسى من أن قليل، كقول هذبة بن خشرم العذرى^(٢):

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ
وقول الشاعر^(٣) :

عسى فرجٌ يأتى به الله إنه له كل يوم فى خليقته أمرٌ
وقال الفرزدق^(٤) :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا خفيرَ زياد ؟
وحرى مثل عسى فى الدلالة على رجاء الفعل، ولكن يجب أن يقترن خبرها بـ " أن " نحو: حرى زيد أن يقوم.
ويكثر اقتران خبر أوشك بـ " أن "، أنشد ثعلب^(٥):

ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملؤا ويمنعوا
ومن النادر عدم اقتران خبرها بـ " أن " فيقال : يوشك يفعل، كما قال أمية بن أبي الصلت^(٦):

(١) درة الغواص، الحريرى ص ٣٦١.

(٢) ذكره صاحب التصريح فى شواهد ج ٢٠٦/١. وشرح ابن عقيل ج ٣٢٧/١. شرح المفصل م ٣٩٢/٣.

(٣) شرح ابن عقيل ج ٣٢٩/١ والبيت فائله مجهول.

(٤) الديوان ص ١٤٥، وروى حفير، وشرح ابن عقيل ج ٣٢٩/١. شرح كافية ابن الحاجب ج ٢١١/٤.

(٥) شرح ابن عقيل ج ٣٣٢/١.

(٦) ابن عقيل ج ٣٣٣/١. وشرح المفصل م ٤٠٥/٣.

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

ويقال أيضاً: يوشك أن يفعل، كما قال عمران بن حطان:

أَفَى كُلِّ عَامٍ مَرَضَةٌ ثُمَّ نَهْضَةٌ وَتَنْعَى وَلَا تُنْعَى مَتَى ذَا إِلَى مَتَى؟

وقال الشاعر:

فِيوْشِكُ يَوْمٌ أَنْ يُوَافِقَ لَيْلَةً يَسُوقَانِ حَتْفًا نَحْوَكَ أَوْغَدَا

والقاعدة العامة أن خبر كاد لا يقترن بـ " أن " في قول معظم النحويين، وهذا يوافق ما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. و﴿فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]. و﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]. و﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]. و﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]. و﴿وَإِذَا تَنَتَّلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونُ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢]. و﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣].

لم يقترن خبر كاد بـ " أن " في باب المقاربة؛ لأن الفعل في المقاربة يدل على الشروع كطفق وجعل، و" أن " تقتضي الاستقبال وفعل الشروع يقتضي الحال^(١)، وأتى خبر ما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب مقترناً بأن مؤكدة لمقتضاه ووقوعه في الاستقبال. والمشهور بين العلماء أن خبر كاد تجرد من " أن"، وأن يكون مضارعاً، ولم يقترن بأن في القرآن الكريم ولم يأت اسماً، وهو المشهور في كلام العرب، ومنه ما أنشده سيبويه لعامر بن جويـن الطائي^(٢):

(١) ارجع إلى: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٨، ٩٩. وأفعال المقاربة: كاد، كرب، أوشك، وأفعال الرجاء: عسى، حرى، اخلولق، والإنشاء: جعل، طفق، أخذ وعلق، وأنشأ، وتعرف بأفعال الشروع، وقد أطلق عليها جميعاً أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.

(٢) شواهد التوضيح ص ١٠١، فنه: كفٌ وخياسة: ظلامه، المغنم.

فلم أرَ مثلاً خُباسةً واحداً ونهنتُ نفسي بعدَ ما كدتُ أفعله
 الشاهد: أفعله لم يقتزن بـ " أن "، وقيل الفعل نصب بإضمار " أن " وقد
 حذفت للضرورة الشعرية، وقد توهمها الشاعر مستعملة قياساً على خبر عسى،
 ثم حذفها ضرورة.

ويرى سيبويه أن دخول " أن " على خبر كاد لا يستعمل في الكلام، وأن
 الشاعر قد يستعملها ضرورة تشبيهاً لها بعسى لا شترهما في المقاربة.
 وقد صحت أحاديث اقترن فيها جواب كاد بأن، وذهب ابن مالك إلى جواز
 اقتران جوابها بأن، وساق أدلة صحيحة عن فصحاء.

ويجوز أن يأتي خبر كاد مقترناً بأن في ما لا يدل على الشروع، وقد صحت
 شواهد في العربية وقع فيها خبر كاد مقروناً بأن في كلام لا ضرورة فيه، هذا
 يؤكد جواز اقتران خبر كاد بـ " إن " . وقول أنس رضي الله عنه: " فما كدنا أن نصل إلى
 منازلنا " ^(١)، وقول الصحابي: " والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تتضح " ^(٢).
 وقول جبير بن مطعم: " كاد قلبي أن يطير " ^(٣)، اقترن خبر كاد بأن، لتأكيد
 مقتضاه ووقوعه في المستقبل، واقتضت كاد مقترنة بأن الاستقبال دون
 الشروع.

وقد اجتمع الوجهان (دلالة كاد على الشروع فلم تقتزن بأن ودلالاتها على
 الشروع، فاقترنت بها)، ومنها قول عمر رضي الله عنه: " ما كدت أن أصلي (العصر)
 حتى كادت الشمس تغيب " . أي : صلى قبيل أن تغيب الشمس ^(٤).

ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : " كاد الحسد يغلب القدر وكاد الفقر أن يكون
 كفراً " ^(٥). ويغلب في خبر " كاد " و " كرب " التجرد من أن، ويقل اقترانه بها،

(١) البخاري، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المير.

(٢) البخاري، المغازي، باب غزوة الخندق.

(٣) البخاري، كتاب التفسير، سورة الطور، باب حدثنا عبد الله بن يوسف.

(٤) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل ما صلينا.

(٥) الجامع الصغير، والحلية؛ ومشكاة المصابيح ٥٠٥١/٢٥، رواه أنس، وهو حديث ضعيف.

وهذا بخلاف ما ذهب إليه الأندلسيون أن اقتران خبر كاد بـ " أن " مخصوص بالشعر للضرورة، وقد صحت أمثلة في كلام العرب اقترن جواب كاد بـ " أن " وهو قليل. ورأى بعض العلماء أن اقتران خبر كاد بأن جائز، واحتجوا لذلك بأن ما ورد في القرآن الكريم عدم اقترانه بأن، فقد رأى الحريري أن ما ورد مقترناً بأن جائزاً، " إلا أن المنطوق به في القرآن الكريم والمنقول عن فصحاء أولى البيان إيقاع أن بعد عسى وإقائهما بعد كاد " (١)، لأن المقاربة تقتضي ترك أن الموضوعه للاستقبال، وهو في غاية الظهور.

وذهب آخرون - ومنهم المرزوقي - إلى أن ما ورد مقترناً بأن فصيح أيضاً، واستدل على ذلك بما روى عن النبي ﷺ وهو أفصح الفصحاء: " كاد الفقر أن يكون كفراً "، و " كاد الحسد أن يغلب القدر "، وهذا معروف في كلام العرب ومن ذلك مما قالته العرب قول الشاعر (٢):

أبيتم قبول السلم منا فكدتُمـو

لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

ورأى ابن مالك أن اقتران خبر كاد في هذا الشاهد ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول:

أبيتم قبول السلم منا فكدتُمـو

لدى الحرب تغنون السيوف عن السل

والمعنى: كدنا لا نخرج السيوف استغناء عنها بفراركم.

فاقترن الجواب بـ " أن " لعدم دلالاته على الشروع، فجاءت أن مؤكدة لمقتضاه، ويرى ابن مالك أن عدم اقتران خبر كاد بـ " أن " في القرآن الكريم لا يعنى عدم جواز ما سمع عن العرب، فالوجه الذى جاء في القرآن الكريم لا

(١) درة الغواص ٣٦١، وقد سبقه الأصمعي إلى ذلك .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠١ والمعنى: إنا عرضنا عليكم الصلح والمهادنة فلم تقبلوا هذا العرض، فلما التقينا جنبتهم عن القتال وعجزتم عن مقاومتنا وفررتهم.

يبطل غيره بل يرجح ما وافقه من كلام العرب على غيره، وما صح عن العرب لا سبيل إلى رده، فاطراد الحكم في كل موضع محال، وقد صحت وجوه أخرى^(١)، تخالف المشهور، ومما جاء على القليل، قول ذى الرمة^(٢):

وجدت فؤادى كاد أن يستفزه رجيع الهوى من بعد ما يتذكر
وقال رؤبة بن العجاج^(٣):

رسم عفا من بعد ما امحى قد كاد طول البلى أن يمصحاً

واقتران خبر كاد بأن قليل في العربية والمنقول عن أولى البيان عدم اقتران خبرها بـ " أن "، وقد حذفنا " أن بعد كاد في بعض كلام العرب، وهو المشهور فيها^(٤)، ومن ذلك قولهم في الأمثال: " كاد العروس يكون ملكاً " و" كاد المتنعل (أو المتنعل) يكون ركباً "، و" كاد الحريص يكون عبداً "، و" كاد النعام يكون طيراً "، و" كاد الفقر يكون كفراً "، و" كاد البيان يكون سحراً "، و" كاد البخيل يكون كلباً "، و" كاد السيئ الخلق يكون عبداً "، و" كاد الحسد يغلب القدر "، وهذا المشهور في خبر كاد^(٥).

والعلة في عدم اقتران الخبر بأن أن " كاد " وضعت لمقاربة الفعل، يقال: كاد النعام يطير، لوجود جزء من الطيران منه، و" أن " وضعت لتدل على تراخي الفعل ووقوعه في الزمان المستقبل، فإذا وقعت بعد كاد نافيت معناها الدال على اقتراب الفعل، وحصل في هذا الكلام ضرب من التناقض، ورأى العلماء أن " عسى " ليست كذلك؛ لأنها وضعت للتوقع الذي يدل وضع " أن "

(١) لم ينسبه ابن مالك لقائل، ارجع إلى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠١، ومعناه: إنا عرضا عليكم الصلح والموادعة، فلم تقبلوا هذا العرض، فلمّا التقينا جنتهم عن القتال وعجزتم عن مقاومتنا وفررتهم حتى لقد كدنا لا نحتاج إلى إخراج سيوفنا من أغمادها.

(٢) ديوان ذى الرمة ص ٣٠٨.

(٣) ديوان رؤبة ص ١٧٢، ولسان العرب: مصحح، رسم: بقايا أثر الديار، عفا: اندثر، مصحح: درس وعفا.

(٤) ارجع إلى: درة الغواص ص ٣٦٠، ٣٦١.

(٥) ارجع إلى: درة الغواص ص ٣٦١. كاد الحسد يغلب القدر كاد الفقر يكون كفراً، وإن من البيان سحراً. من كلام النبوة الذي صار مثلاً.

على مثله، فوقع " أن " بعدها يفيد تأكيد المعنى ويزيده فضل تحقيق وقوة. فالسبب المانع من اقتران الخبر بأن في المقاربة دلالة الفعل على الشروع كطفق وجعل، وفعل الشروع يقتضى الحال، وأن تقتضى الاستقبال فامتنع استخدامها فيما دل على الشروع لتنافي الحال مع الاستقبال، ومن ثم جاءت فيما دل على الاستقبال لدلالاتها عليه، ف وقعت في جواب عسى وأوشك وكرب، وكاد إن دلت على المستقبل جاز أن تقع أن في خبرها، فاقتران خبرها بأن مؤكداً لمقتضى وقوعه في الاستقبال، وقد أكد هذا ما سمع من الفصح بالنقل الصحيح الذى لا يرقى إلى الطعن أو التضعيف كما فى الأحاديث^(١).

وأرى أن احتمال التعدد وارد فى كلام العرب وفيه اتساع للتعبير عن وجوه المعانى والأولى اتباع المشهور مع عدم تخطئة النادر. ويندر فى خبر كرب أن يقترن بأن (مثل كاد)، ومما جاء مقترباً بأن قول أبى ذؤيب الأسلمى^(٢):

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظما

وقد كَرَبَتْ أعناقها أن تقطعا

وتجرد خبرها منها فى قول حبة اليربوعى^(٣):

كرب القلبُ من جواه يذوبُ

حينَ قال الوشاة: هُذُ غُضوبُ

وتركت أن فى خبر أفعال الشروع (الإنشاء): جعل، طفق، وأخذ، علق، أنشأ. تركت " أن " لما بين الشروع و " أن " من المنافاة، فأفعال الشروع تدل على

(١) ارجع إلى شواهد التوضيح والتصحیح ص ١٠١ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ٣٣٥/١ . والتصریح ٢٠٧/١ ، وقال صاحب التصریح: " ولم يذكر سيويه فى خبر كرب إلا التجرد من " أن " ، وأما أفعال الشروع فلا يقترب خبرها بأن مطلقاً .

(٣) شرح ابن عقيل ج ٣٣٥/١ وكرب بفتح الراء وسمع فيها الكسر .

الحال، و" أن " للاستقبال وذلك نحو: أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدْعُو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا، وقد تبين بما أسلفنا مفهوم العمل بالمشهور والنادر ومفهوم الشاذ فى اللغة الذى لا يقاس عليه.

وقد وقع الحمل فى العربية فى الحركات، وهى أصوات صائتة ثانوية تصاحب الحروف أو الأصوات الرئيسية الصامتة، ووقع الجمل فى الأبنية الصرفية، ووقع الحمل على المعن فى الجمل فأثر فى الأبنية والإعراب، وسوف نتناول ذلك فيما يأتى:

الحمل على الإتياع فى الحركات

الحركة فى العربية صوت ثانوى يصاحب الصوت الصامت الذى يقبل الحركة، وعرفت الحركات بالصوائت وعرفت الأصوات الأساسية التى تقبل الحركة والتسكين بالصوامت.

وفى العربية نوعان من الحركات حركات قصيرة: الفتحة والضمة والكسرة، وحركات طويلة: الألف والواو والياء السواكن فى مثل: فاعل، شكور، عليم. ويشترط فى الطويلة أن تسبق بحركة تجانسها، للإشباع المد فيها خلافاً للحركات القصيرة التى تختلف فى نحو: رَجُل، وَجَل، عُمَر.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الحركات القصيرة أبعاض حروف المد واللين، فالفتحة جزء من الألف، والضمة جزء من الواو والكسرة جزء من الياء.

وكان بعض المتقدمين من العلماء يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة^(١).

وذهب آخرون إلى أن الألف إشباع الفتحة فتولدت عنها، وأن الواو إشباع الضمة، والياء إشباع الكسرة، فالحركات القصيرة أصل الطويلة، ومن ثم لم يرمز القدماء للألف بحرف فى الرسم القديم؛ لأنه حركة، بيد أن علماء العربية استدركوا ذلك فوضعوا رمزاً للألف " ا " (وهو فى الأصل رمز الهمزة ويتبين هذا من اسمه)، وجعلوا رمز " و " للواو الصائتة الساكنة والصامتة المتحركة، وجعلوا " ي " رمزاً للياء الصائتة والصامتة، غير أن الألف ليست إلا صائتة فلا تتحرك، ولم يرمز العرب للحركات القصيرة (الضمة، الفتحة، الكسرة) بحروف فى الكلمات؛ لكثرتها خلافاً للغات الأجنبية التى يكثر فيها السكون ومن ثم رمزت للصوائت بالحروف (o , i , u , e , a)، والرمز لها فى العربية

(١) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنى، المكتبة التوفيقية [د.ت] ج ١ / ٢٨.

بالحروف يزيد حروف الكلمة لندرة السكون فيها وغلبة الحركات^(١). وقد وقع تماثل في الحركات فتصير الحركة إلى الحركة، فتجانسها حملاً عليها، وإتباعاً لها في اللفظ لتكون طوع الأداء، فتنوع الحركات فيه جهد.

وقد وقع الإتيان مطرداً في بعض الأبنية وقيس عليه كل نظير، وسمع الإتيان في بعض الكلمات، وسمع ما يخالفه، وقد جَوَز العلماء القياس على القليل فيما يناظره، ويقع الإتيان في الكلمة ويقع في التراكيب والجمل.

أولاً - الإتيان في حركات الكلمة: وهو أن تتبع الحركة الحركة فتجانسها في كلمة واحدة، وهذا الإتيان بعضه قياس مشهور وبعضه سمع عن بعض العرب وليس بمشهور، ويكون في الضم نحو: عُنُقٌ وَعُضُدٌ، ويكون في الفتح بَلَدٌ، بَطَلٌ، ويكون في الكسر نحو: إِيْلٌ، إِيْطَلٌ (خاصرة).

وقد وقع الإتيان في جمع "فُعْلَةٌ" من الصحيح، وهو مشهور نحو: حُجَرَاتٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤] وغُرْفَةٌ: غُرَفَاتٌ: قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]. وقرأ الحسن (خُطُوات) بتسكين الطاء. وقرأ أبو السمال بالفتح والإتيان في خُطُواتٍ، والمشهور خُطُواتٍ.

وقُرْبَةٌ: قُرْبَاتٌ: ﴿وَيَتَّخِذُوا مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٩٩]^(٢). ووقع الإتيان في جمع فُعْلَةٌ: فَعَلَاتٌ نحو، حَسْرَةٌ: حَسَرَاتٌ، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

(١) طعن بعض الجهلاء في نظام الكتابة العربية زاعمين أنه لا يوفى بأداء أصوات العربية وأنه لا يرمز للحركات بالحروف مثل نظام الكتابة العربي، والحركات شائعة في حروف العربية والتعبير عنها بالحركات يزيد نظام الكتابة تعقيداً، ونظام الكتابة العربي يعجز عن التعبير عنها، والتسكين فيه كثير والتقاء الساكنين فيه عرف، ومن ثم الرمز للحركة فلا يزيد حروف الكلمة، بيد أن العربية تكثر من الحركة ولا يلتقي فيها ساكنان، ومن ثم الرمز للحركات يزيد حروف الكلمة، فاكفي العلماء بالرمز للحركات الطويلة.

(٢) البحر المحيط ج ٩١/٥ ومختصر شواذ القرآن ص ١١. وارجع إلى الحمل على الجوار ص ١٤٩ / ١٥٠.

وسمع عن العرب: كهْلة: كهَلَات، وقيس عليها: لَجَبَة (الشاة قليلة اللين): لَجَبَات، ورَبْعَة (معتدل القامة): رَبَعَات، وقد وقع الإِتباع فى معتل اللام نحو: شهوة: شهوات، قال تعالى: ﴿رُئِنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ [آل عمران: ١٤]. وقد سمع التسكين فى بعض جمع فعْلة نحو: وغرة: وغَرَات، رَفْضة: رَفَضَات. ظَبْيَة: ظَبْيَات، ووقع مثله فى معتل العين، وهو الأشهر فيه نحو: بيضة: بَيَضَات، جَوْرة: جَوَرَات، وسمع فيها قليلاً الإِتباع: بَيَضَات، جَوَرَات. والإِتباع فى جمع شهْوة مشهور فى القراءة (الشَّهَوَاتِ)، وجاء فى عَوْرَة: عَوَرَات، قرأ الأعمش: ﴿ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨] بتحريك الواو: عورات، وهى شاذة، ووافقها قول بنى تميم: رَفَضَات، جَوَرَات، وعَوَرَات، والمشهور فيها إسكان الواو (وزن فَعَلَات من الأجوف الواوى)؛ لئلا تتقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل: قَوْل: قال^(١)، ومما سمع فى لفظ الحبك: الحُبْك، والحَبِك على الإِتباع، وقد صحت بها القراءة^(٢). وقد أتبع الحرف الثانى حركة الأول فى جَفَنَة: جَفَنَات. غرفة: غُرْفَات. سِدْرَة: سِدِرَات^(٣)، ولكن هذا ليس متسعاً فى معتل اللام نحو: خُطوة، سمع فيه الإِتباع، وسكون العين يقال: خُطَوَات وخُطُوات. ولحية سمع فيها لِحَيَات دون إِتباع؛ لامتناع تولى كسرتين وياء.

جروة: جَرَوَات. وجروَات، وزُبْيَة: زُبْيَات^(٤). وحُلْيَة: حُلَيَات وحُلَيَات. ومُدْيَات: مُدْيَات ومُدْيَات وقالوا فى العير (الدواب): عَيْرَات بكسر العين وفتح الياء، حركوا الياء للتأنيث و لكونه اسماً فجمعوا على لهجة هذيل يقولون: بَيَضَات وجَوَرَات، والأصل التسكين^(٥).

(١) ارجع إلى: البحر المحيط ج ٦ / ٤٧٢. والحمل على الحوار ص ١٥٠.

(٢) البحر المحيط ج ٨ / ١٣٤، وسمع فى الحبك: الحُبْك، والحَبْك، والحُبْك، وتعنى إحكام الخلق والصنع.

(٣) اختسب ج ١ / ٥٦، وجمع الهوامع للسبب ج ١ / ٧٤.

(٤) اختسب ج ١ / ٥٨، جروة أنى الجرو (الكلب)، وزبْيَة: الزبْيَة لا يعلوها ماء، جاء فى المثل: " بلغ السيلُ الزبْي "؛ اشتد الأمر.

(٥) اللسان ج ٦ / ٥٤٢، عير، ونسب ذلك إلى سيبويه.

وقد وقع الإِتباع فى بعض الكلمات فى الفاء والعين نحو: عُنُق، وطُنْب، وعُضُد، ودُنُل (ابن أوى)، وإِبل وقد سمع فيها غير الإِتباع، وقد وقع فى العين واللام، يقال: امْرُؤ، فقد وقع الإِتباع فى حركة الحرف الذى قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب فى الآخر، ونحو: امرئ، فإن الراء تتبع حركة الإعراب فى الهمزة، قال تعالى: ﴿إِنَّ امْرُؤً هَلَكًا﴾ [النساء: ١٧٦]. حركة الإعراب فى الهمزة الضمة، وحملت عليها حركة الراء فضمت، وأتبع الراء الهمزة فى الفتح فى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨]. وكسرت الراء إتباعاً لحركة الجر فى الهمزة فى قوله تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ﴾ [النور: ١١]. ومثلها: ابنم، يقال: جاء ابنم صالح، ورأيت ابنم صالحاً، ومرت بابنم صالح، ولا ثالث لهما فى اللغة فى إتباع العين اللام^(١).

وأقيس الإِتباع أن يكون الثانى تابعاً للأول، وقد وقع هذا فى مثل: مَدُّ، وشُدُّ، وشِمٌّ، فِرٌّ، بإِتباع الثانى الأول^(٢). وهذا ليس مطرداً فقد يتبع الأول ما بعده وإن فصل عنه، فقد وقع الإِتباع على ذلك فى الأمر: أُدْخِلْ، أُقْتَلْ، أُخْرِجْ، ضمت همزة الوصل إتباعاً لحركة عين الفعل (الضمة)، والأصل فى همزة الوصل الكسرة نحو: اذْهَبْ، اشْرَبْ، ولكنها أبدلت ضمة إتباعاً لحركة العين، فالكسرة لا تجانس الضمة، ولهذا صحت الكسرة فى الأمر اضْرِبْ، فالأمر يأتى من لفظ المضارع، "يَضْرِبُ"، وإِتباع الثانى الأول أقيس، وهذا كثير فى اللغة ويكثر فى الجمع بالألف والتاء نحو: تَمَرَةٌ: تَمَرَاتٍ (بالفتح) فى الميم إتباعاً لحركة التاء (فاء الكلمة) ومثلها: سِدْرَةٌ: سِدْرَاتٍ، بالكسر، وغُرْفَةٌ: غُرَفَاتٍ (بالضم فى عين الكلمة، إتباعاً لحركة الفاء)، وإِتباع حركة الفاء للعين فى لغة من قال فى لَدُنْ: لُدُّ فَأَتَبَعُوا الضَمَّ الضَمَّ، وقالوا: يجوز فى كل فعل على وزن فَعِلَ بكسر العين

(١) الأشياء والنظائر ج ١/١٧، والميم فى ابنم تسمى تميمًا، وهى زائدة ووقعت موقع الخذف من بنو فجرت عليها حركة الإعراب.

(٢) اختسب ج ١/٣٧.

وعينه حرف حلق (ء ، هـ ، ع ، ح ، غ ، خ) أن تكسر فاؤه إتباعاً لكسر العين نحو: نَعِم، وبِئْس، وهذا قليل.

وقد وقع الحمل فى الفاء واللام ، فنتبع اللام الفاء، وهو إتباع منفصل لعدم اتصال الحركتين المتماثلتين، وذلك فى نحو: مُنْذُ؛ فإن الذال ضمت إتباعاً لحركة الميم، ولم يعتد بالنون حاجزاً. ومثله: " لم يَلْذَه أبوان " فى قول عمرو الجنبى (أو رجل من أزد السراة):

أَلَرَبِّ مَوْلُودَ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلْذَهْ أَبَوَانِ
فتح الشاعر الدال إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام^(١).

وقد يقع الإتباع فى حركتى حرفين منفصلين، يقال فى بعض اللهجات: مَنُخِرٌ وَمِنْتِنٌ وَمَغِيرَةٌ بكسر الحرف الأول والثالث، ومنهم من يقول: مَنُخِرٌ وَمَغِيرَةٌ^(٢).

ثانياً – الإتباع فى حركات التراكيب: الحركات فى التراكيب قد تتبع بعضها بعضاً، ومن ذلك قراءة النخعى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] قرأ: خمسة بكسر الحاء إتباعاً لحركة الهاء قبلها^(٣): (للهِ خِمسه).

وقراءة أبى مالك الغفارى والحسن: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] (ذَاتِ الْحُبُكِ) بكسر الحاء إتباعاً لحركة التاء^(٤)، وقد أنكرها بعض العلماء لعدم وجود " فِعْلٌ " بكسر الفاء وضم العين، ومما جاء على ذلك: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ﴾ [البقرة: ٢٧٦] بضم الباء: الربؤ وهى قراءة شاذة. ومثلها قراءة أبى السمال ﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَّاءِ﴾ [البقرة: ٢٧٨]^(٥) بضم الباء وسكون الواو (الربؤ).

(١) مغنى اللبيب، وبها مشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ابن هشام، دار إحياء الكتب (الخلي) ١٨١/١، وج ٢١٧/١ (ط إحياء الكتب)، والأشباه والنظائر ج ١٨/١.

(٢) الأشباه والنظائر ج ١٨/١.

(٣) البحر اخط ج ٤/٤٩٩.

(٤) البحر اخط ج ٨/١٣٤ وهى قراءة شاذة عند ابن عطية.

(٥) اختسب ج ١/١٤٢.

ومن ذلك ضم لام الجر فى بعض وجوه: " الحمدُ لله " وقد ضمت اللام فى " لله " لمجاورتها الدال^(١)، وهى قراءة إبراهيم بن أبى عبله، والضم فيها لإتباعها الدال المضمومة، وقراءة الحسن البصرى: (الحمد لله) بكسر الدال لإتباعها اللام^(٢).

والإتباع يكون فى كلمتين تنزلان من منزلة كلمة واحدة، لكثرة استعمالهما مقترنتين، ومن ذلك " الحمد لله " ^(٣). ويرى الزمخشري أن أشف القراءتين وأفضلهما قراءة إبراهيم بن أبى عبله، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التى هى أقوى بخلاف قراءة الحسن الذى أتبع حركة الدال حركة اللام فكسر اللام والأصل الضم^(٤).

وقد نسب ابن جنى الإتباع إلى أهل البادية، ونسب إليهم قراءة الضم فى الحمد لله ، وبعضهم يقرأ القرآن الكريم متأثراً بلهجته ولا يراعى الرواية فى القراءة وكلاهما (الضم والفتح) شاذ فى القياس والاستعمال^(٥).

والإتباع مطرد فى بعض اللهجات لكثرة استعماله، وهو إتباع أحد الصوتين الآخر، ويتبع ذلك فى كلمتين تشبيهاً متلازمتين لهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمد لله) بالضم، كعُنُقَ وطُنُبَ، والكسر فى (الحمد لله) كإِطِلَ وإِطِلَ، إلا أن (الحمد لله) بضم الحرفين، أسهل من (الحمد لله) بكسرهما، وذلك لسببين:

أولهما - أنه إذا كان إتباعاً، فإن أقيس الإتباع أن يكون الثانى تابعاً للأول، وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمسبب، والسبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال فى (الحمد لله) كما نقول فى مضعف العين

(١) الاقتراح ص ٢٥٠.

(٢) الكشف ج ١٦/١ (ط مكتبة مصر).

(٣) اختص ٣٧/١.

(٤) الكشف ١٦/١.

(٥) اختص ٣٧/١.

واللام: مُدٌّ، وَعُضٌّ ونقول في الفتح: شَمَّ وَعَمَّ، والكسر: فَرٍ فتتبع الثاني الأول.
ورأى ابن جنى أن هذا أقيس.

وأنت الحركة الأولى تابعة للثانية خلافا لما سبق في الأمر من مضموم العين نحو: أُخْرِجْ، أُقْتَلْ، أُهْجَرْ.

وقد ضمت همزة الوصل لضرورة تيسير ضم عين الفعل، والأصل فيها الكسر، ورأى ابن جنى أن هذا الإتيان في أُقْتَلْ وأُخْرِجْ وباب مضموم العين لا يعتد به؛ لأن همزة الوصل تسقط وصلاً نحو: فاقتل زيدا، وليست كذلك الضمة في مُدٌّ، ولا فتحة الميم في شَمَّ، ولا الكسرة في راء: فَرٍ؛ لأنها ثابته في الوصل الذي عليه معقد القول، وبه القياس فالإتيان في الكلمتين الموصولتين في الأداء كلمة واحدة.

وثانيهما - أن ضمة الدال في " الحمدُ " إعراب، وكسرة اللام في " لله " بناء وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والعمل بالإعراب أولى، والأقوى يغلب على الأضعف، والضم الأصل في الإعراب، وإتيان الثاني له يبقى عليه، بيد أن الكسر يخالف ما عليه الإعراب.

والإتيان بالضم في كلام العرب كثير نحو: السُّلْطَانُ والقُرُفُصَاءُ، والإتيان بين المبتدأ والخبر كثير لشدة اتصال المبتدأ بخبره^(١).

وقد تحمل حركة الفاء في الثاني على حركة الفاء في الأول نحو: ما سمعت له حِسّاً ولا جَرِساً، كسرت الجيم على الإتيان، فالأصل: جَرَسَ (الصوت الخفى)^(٢). وهذا يقع في القوالب اللفظية المتلازمة ومنها " رَجَسُ نَجَسُ (بكسر النون) حملاً على كسر الراء في رَجَسَ، والأصل نَجَسَ بالفتح قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]. والإتيان في التراكيب المتلازمة يوافق

(١) ارجع إلى: المختص ج ١/٣٨، ٣٧، والخصائص ٢/١٤٥، ٣/١٤١. والكشاف للزمخشري ج ١/١٦ والكتاب لسيبويه ٢/٢٧٢.

(٢) ارجع إلى: الأشباه والنظائر ج ١/١٨.

مذهب من رأى أنه يقع فى كلمتين تقعان موقع كلمة واحدة فى الخطاب على سبيل القوالب اللفظية أو المصاحبات التى تأتى فى قالب واحد دون تجزئ فيها، فهى تشبه المثل، وقد بينا أن الإلتباع وقع فى غير القوالب اللفظية المتلازمة فى صك واحد، وهو فيها كثير بيد أنه ظاهر فى القوالب اللفظية لوجود قرينة تدل عليه عند حمله عليها، فرجس فى الشكل خلاف نجس، فى الأولى^(١).

وقد يتأثر الأول بحركة الثانى، ومنها قراءة: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ﴾ [يوسف: ٣١] بضم تاء التأنيث وحقها السكون، ﴿وَعَذَابٍ * أَرْكُضٍ﴾ [ص: ٤٠، ٤١] بضم "عذاب" إلتباعاً لحركة همزة الوصل، والأصل: (وعذاب أركض). فعدل عن الكسر إلى الضم للإلتباع. ومنه: ﴿نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٣] بكسر انقص، ﴿وَعُيُونٍ * ادْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦] بضم عيون، وهى قراءة التمار عن رويس^(٢).

ونحو: وَيْلٌ لِّأُمِّهِ (بضم اللام) وفى ضمها وجهان:

أحدهما - أن يكون إلتباعاً للهمزة. وقد كسرت اللام فى قراءة: ﴿فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] لِأُمِّهِ: وقد كسرت الهمزة إلتباعاً للام^(٣)، وقد حذفت الهمزة تخفيفاً وبقي تابع حركتها فى اللام على ما كان عليه.

والثانى - أن يكون الأصل: وَيْلُ أُمِّهِ، بإضافة ويل إلى الأم، تنبيها على شكلها، وويلها لفقده، والوجه الأول (الضم) أجود ليتحد المكسور والمضموم، وهذا أيسر فى الأداء^(٤).

(١) الأشياء والنظائر ج ١/١٦.

(٢) الحجة فى علل القراءات السبع ج ١/٩٦، ٩٧.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٦، ١٥٧ وى اسم فعل بمعنى التعجب، واللام متعلقة به، ونصب "مسعر حرب" على التمييز.

(٤) نفسه.

وقد يحمل الإتياع على حركة الحرف الأول في الكلمة الثانية فيحمل عليها حرف الإعراب في الحركة، وذلك في قراءة من قرأ: الحمد لله (بكسر الدال إتياعاً للكسرة في لام الجر)^(١).

وقد رجح ابن جنى الحمل على حركة الإعراب؛ لأنها أقوى من حركة البناء، ومن ثم فالأقوى قول القائل: الحمد لله. وأرى أن الكسر غلب في (الحمد لله) لوقوعه في اللام والهاء من لفظ الجلالة، فقوى التتابع الكسر، فغلب الضم، وهو أيسر نطقاً في اللام لعدم شهرته في الخطاب.

إشباع الحركات القصيرة

إشباع الحركة إطالتها أو مطلقها، لإظهارها في السمع، ولتحقيق الإيقاع المؤثر في النفس، والإشباع في الحركات دون الصوامت الصحيحة، وقد سمع الإشباع في فصيح العربية، ومنه القراءات التي سمع فيها تحريك الساكن ومطل حركته، نحو: هم: همو أوهمي، وإشباع الحركة القصيرة نحو: لهو وبهى في قوله تعالى: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧]. فيها قراءات منها: عليهم وعليهمو، وعليهم وعليهمي، وعليهم وعليهم (دون إشباع).

وقد تحركت ميم الجمع - والأصل فيها السكون - إتياعاً لحركة الضمير قبلها (الهاء)، فالأصل فيه الضم نحو: له، ضربه، وقراءة "عليهم" بضم الميم قراءة الأعرج، وقيل إن الواو فيها حذفت تخفيفاً، وبقيت الضمة دليلاً عليها^(٢).

و"عليهمو" بكسر الهاء وواو بعد الميم، وقد قرأ بها أبو إسحق ومسلم بن جندب والأعرج وعيسى الثقفي وعبد الله بن يزيد، والميم فيها للزيادة عن الواحد ومن ثم قالوا: عليهما، وزادوا الواو لإخلاص الجمعية لتخالف الألف التي زيدت لإخلاص التثنية، وقيل إن الواو إشباع للضم في الميم، وقد ضمت

(١) اختسب ج ٣٧/١ ونسب ابن جنى هذه القراءة لإبراهيم بن أبي عيلة، وهو من التابعين أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى هجيمة بنت يحيى الأوصابية، وهي قراءة شاذة.

(٢) اختسب ج ٤٤، ٤٥/١.

الميم إتباعاً لحركة الهاء. و"عليهمى" قراءة الحسن وعمر بن فايد، وقد كسرت الهاء فيها لوقوع الياء قبلها ساكنة، فتابعت الميم الهاء فى الكسر ثم أشبع الكسر فيها^(١).

وسمع فيها: "عليهمى" بضم الميم على الأصل، والأصل: عليهم، فأبدلت الضم فى الميم إلى كسرة، فقلبت الواو فى عليهمو إلى ياء، قياساً على قلبها فى الأدلى جمع دلو، فالأصل: الأدلو مثل الأكلب جمع كلب، فقلبت الضمة كسرة تطرقاً إلى قلب الواو ياء تيسيراً للأداء^(٢).

وجاء فى رواية أحمد بن صالح عن ورش قرأ (مالكى) فى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. بإشباع كسرة مالك. ومثل ذلك قراءة الحسن: ﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] بإشباع ضمة الهمزة: أورى.

ومثله رواية أحمد بن صالح عن ورش: (إياك نعبدو) فى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] بإشباع ضمه الدال: نعبدو^(٣).

وجاء فى قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]. قيل: لا: جحد بمعنى لست تنسى، وتنسى: فعل مضارع ولا علامة للرفع فيه؛ لأن الألف فى آخره بدل من ياء، والأصل: تنسى، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقال آخرون: لا: نهى، وتنسى: جزم، والأصل: فلا تنس؛ فأشبع الفتحة ليوافق رعوس الآى فوقع فيها الإشباع، كما قرأ حمزة: (لا تخف دركاً ولا تخشى)^(٤) ومثلها: (سلاسل) [الإنسان: ٤] و (قواريرا) [الإنسان: ١٥، ١٦] أشبعت الفتحة فيهما فصارت ألفاً بغير تنوين، وقرأ نافع وأبو بكر وهشام والكسائي

(١) احتسب ج ٤٥/١.

(٢) نفسه ج ٤٥/١.

(٣) شواهد التوضيح والصحيح ص ٢٣، ٢٤، واحتسب ج ٢٥٨/١.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ابن خالويه، دار المنارة ص ٥٧، ٥٨، والآية: ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]. بالألف فى "لا تخاف" على الإخبار بالنفى دون النهى.

بالتتوين^(١). ومن ذلك مد حركة همزة الاستفهام فى قراءة أبى جعفر: ﴿سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] استغفرت؛ بإشباع حركة الهمزة فصارت ألفاً بعد الهمزة.

وقد حذفت همزة الوصل من " استغفر " للاستغناء عن حركتها بحركة همزة الاستفهام، وقد زيدت همزة الوصل؛ ليتوصل بها إلى نطق الساكن، فأغنت عنها الهمزة، وقد أشبعت الفتحة مداً فى قراءة أبى جعفر، فصارت ألفاً بعد الهمزة استغفرت، والأصل القصر، نحو: ﴿أَصْطَفَى النَّبَاتِ عَلَى الْبَيْنِ﴾ [الصافات: ١٣٥] سقطت همزة الوصل لاتصال الهمزة بالسین، فهمزة الوصل تسقط فى الكلام المتصل، ولكن فتحة الهمزة أشبعت مداً فى (استغفرت)^(٢).

وقد تولد عن إشباع الحركة القصيرة ألفاً على نحو قول بعض العرب: " بينا زيد قائم "، يردون: " بين " أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأشبعت فتحة النون وتولد الألف. وحكى الفراء عن بعض العرب: أكلت لحماً شاة. يريد: لحم شاة، فأشبعت فتحة الميم، وتولدت الألف.

وقد أشبعت الفتحة فى قول الفرزدق:

فظلاً يخيطان الوراق عليهما بأيديهما من أكل شرّ طعام

الشاهد: الوراق^(٣) أشبع الفتحة، والأصل: الوراق، وقال ابن هرمة يرثى

ابنه:

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنزاح

وأصل منتزاح: منتزح. ومنه قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي^(٤):

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترا قبلى أسيراً يماثيا

(١) البيان للكبى جـ ٢/١٢٥٧، ١٢٥٩.

(٢) شواهد التوضيح والصحيح ص ٢٢ وارجع إلى الخصب ج ١/ ٦٩، والأشباه والنظائر ج ١/ ٥١.

(٣) شواهد التوضيح والصحيح ص ٢٢.

(٤) الخصب ج ١/ ٦٩ وسر صناعة الإعراب ج ١/ ٨٦.

أبلغ في السمع إذا انتهى بحرف شديد نحو: عماد، بلاد، الواد (بالوقوف على الدال دون الياء)، ووقع في القرآن الكريم في الضمائر نحو: لهو، بهي، لهوو. وهذا المد لتمكين الإيقاع في السمع، والعامّة تقول: إيهاب، إيجاب، والأصل: إهاب، إجاب. ويقولون في النداء محماد، علاي، في محمد، على فأشبعوا الحركة لتمكين مد الصوت.

وتتغير حروف العلة تأثراً بالحركات التي تسبقها، فقد يتغير الأصل إلى الفرع استجابة لنوع الحركة التي تجذب حرف العلة، فيتحول إلى صوت من جنس حركتها نحو: باع، وقال: الأصل: ببيع، وقول تحركت الواو والياء بالفتح وقبلها فتحة، فقلبت الواو والياء ألفاً من جنس حركة الفتحة، ويقاس على ذلك كل نظير، والألف فرع وليست بأصل، فالأصل الياء والواو.

وقد لا يتغير الحرف إن كان أصلاً، نحو: معاش، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [الأعراف: ١٠، الحجر: ٢٠] لأنها من عيش فالياء أصل في المفرد فلا تهمز، وتحركت الياء؛ لأنها في الأصل متحركة، ومثلها: طواويس و ناواويس، فالأصل طواوس ناووس فبقيت الياء للدلالة على ياء فعاليل خلافاً لأوائل، أصلها: وواول فقلبت الواو الأولى همزة والواو التي بعد الألف.

وتتأثر بنية الكلمة بالحركة التي تسبقها، فالحرف الأخير المعلن (واو أو ياء إن سبق بكسرة صار في بناء " فاعل " ياء نحو: الداعي، والراجي، والأصل: الداعو، والراجو، فقلبت الواو والياء للكسرة قبلها، ويقاس على ذلك كل نظير، ومثل ذلك بناء فاعل من الأحرف، تقلب عينه إلى همزة وتخفف ياء في بعض اللهجات، وذلك لانكسار عين البناء بعد ألف مد، وتستوى في ذلك الواو والياء في عين الفعل نحو: القائل، البائع، النائح، والأصل: القاول، البائع، الناووح، ويقاس على ذلك كل نظير.

وقد أثرت الحركة في المعلن وليست مجاورة له نحو: قنية، صبية، علية، دنيا، صبيان، والأصل: قنوة، صبوة، صبوان، دنوا، علوة، وقد قلبت الواو ياء

لتماثل الكسرة، التي فصلها عنها سكون فلم يعتد بالساكن حاجزاً لضعفه، فتأثرت الواو بالكسرة التي تجاورها، وقد وقع ذلك في حركة همزة الوصل في الأمر من بعض الثلاثي الذي مضارعه يَفْعُل (بضم العين) والعين لم تباشر الهمزة فيه فقد فصلها عنه السكون في أَفْعُل ولم يعتد بالساكن حاجزاً، والأصل في همزة الوصل الكسر، ولكنها قلبت ضمة تأثراً بعين الفعل في نحو: أَقْتُل، أَخْرُج، أَغْرُب، أَنْصُر، أَغْزُ، أُكْتُب^(١).

وقيل إن الهمزة ضمت لتجانس حركة عين الفعل لئلا ينتقل المتكلم من كسر إلى ضم فينتقل اللفظ، ولتكون الضمة في الهمزة مؤشراً على ضم العين فلا يتوهم المتكلم فيها غير الضم خلافاً لما فتحت عينه نحو: اذْهَبْ، اِقْرَأْ، اشْرَبْ أو ما تكسر عينه نحو: اِضْرِبْ، اجْلِسْ.

(١) سر الصناعة ج ١/٤٩ وما بعدها.